المشـــهد
الفلسطيني
الـــراهن

الباب العاشر
الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني
والصراع من أجل السيادة الوطنية وحق العودة

obeikan.com

«كانت حياة العبرانيين في فلسطين تشبه حالة رجل يصر على الإقامة وسط طريق مزدحم، فتدوسه الحافلات والشاحنات باستمرار، ومن البدء حتى النهاية لم تكن ممتلكاتهم سوى حادث طارئ في تاريخ مصر وسوريا وآشور وفينيقيا ذلك التاريخ الذي هو أكبر وأعظم من تاريخهم».

المؤرخ البريطاني ج.هـ ويلز
«موجز التاريخ»

تمهيد

منذ الفتح الإسلامي وقيام الدولة الإسلامية (الأموية والعباسية) سادت الهوية العربية الإسلامية في كل أرجاء الدولة. وعلى أثر قيام ما عرف بالخلافة العثمانية تراجعت الهوية العربية لحساب انتشار ظاهرة الهوية الإسلامية في إطار الدولة أو الإمبراطورية العثمانية –التركية، التي تعرضت لعوامل التفكك والتراجع الداخلي والخارجي منذ منتصف القرن التاسع عشر، إلى أن وصل هذا التفكك ذروته في عام ١٩٠٨ على يد جماعة الاتحاد والترقي أو «تركيا الفتاة»، التي كان لها تأثير واضح على تطور نمو الحركات والجماعات القومية العربية التي تشكلت من مجموعات من السياسيين وبعض المثقفين العرب من مصر ولبنان والعراق وسوريا بما في ذلك الأعضاء الفلسطينيين الذين التحقوا هذه الجمعيات، من منطلق قومي باعتبارهم أبناء سوريا الجنوبية، إذ لم تكن قد تبلورت الهوية الوطنية الفلسطينية حتى ذلك التاريخ، لكن نشاط الحركة الصهيونية التي نجحت في شراء وإقامة عدد من المستوطنات منذ عام ١٨٨٢–١٩٠٨ أثار استياء العديد من المثقفين الفلسطينيين الذين عبروا عن القلق المبكرّ للشعب الفلسطيني تجاه الخطر الصهيوني، وبدأوا في التحذير من مخاطر الصهيونية على فلسطين، وقد عبرت صحيفة الكرمل عن هذه النزعة الوطنية الفلسطينية لأول مرة عام ١٩٠٨، ومع تزايد عملية التوسع الصهيوني في شراء الأراضي من كبار الملاك العرب من بعض العائلات اللبنانية خصوصاً في شمال فلسطين، وإحلال « العمل العبري » محل العمال والفلاحين الفلسطينيين، بدأت الهوية الوطنية الفلسطينية في النشوء والتبلور في خضم

الأحداث والأفعال وردود الأفعال مع العدو الجديد، وكان فضح «لينين» قائد الثورة الاشتراكية في روسيا، للاتفاقية السرية المعروفة بـ«اتفاقية سايكس -بيكو» بداية الشرارة التي اشتعلت في مسار النضال الوطني ضد الحركة الصهيونية والاستعمار الإنجليزي على اثر إصدار «وعد بلفور» عام ١٩١٧، الذي رفضه شعبنا الفلسطيني، عبر نضال سياسي متصل، سرعان ما تفجَّر في صراع دموي مع الحركة الصهيونية فيما عرف بثورة الفلاحين الفقراء، أو هبَّة البراق عام ١٩٢٩، ومنذ ذلك التاريخ والى يومنا هذا، لم ينقطع أو يتوقف نضال شعبنا العربي الفلسطيني عموماً وجماهيرنا من الفلاحين والكادحين الفقراء خصوصاً، من أجل حريته واسترداد أرضه المغتصبة، وطوال ما يقرب من ثمانين عاماً مضت، قدم شعبنا في كل عام من هذه الأعوام، قوافل من الشهداء الذين تجاوزوا المئة ألف شهيد أو يزيد، وفي هذه المسيرة المتجددة من النضال والصمود والآلام والمعاناة، تطل علينا ذكرى النكبة الأولى عام ٤٨ في الخامس عشر من أيار / مايو في كل عام، حيث يتجدد الجرح الفلسطيني، وتتجدد معه وحدة هذا الشعب، وتبدأ الذكريات تنبعث من جديد من داخل شوارع المخيم ومن بين الأزقة، ومن قلب المعاناة والفقر والحرمان، حيث يتوحد أبناء شعبنا الفلسطيني في أقطار اللجوء والوطن أمام الذكرى رغم التباعد في المكان، ذلك أنهم يتنسمون رائحة القرية، البلد، المدينة، من عطر الشهداء وجراح المناضلين ومعاناة الأسرى والمعتقلين في المسيرة المتصلة، حيث تتجدد الآمال التي لطالما حملها الأجداد والآباء لكي تبقى الذكرى ويبقى الأمل حافزاً للصمود والمقاومة، فبالرغم من مرور اثنان وستين عاماً على النكبة فإن الذاكرة الفلسطينية الشعبية ظلت حافظة للوعي الوطني لكل محطات النضال منذ ما قبل النكبة إلى يومنا هذا، وهي أيضاً ذاكرة التشرد والغربة والمعاناة التي تعرَّض لها أبناء شعبنا في أقطار اللجوء، وعززت لديهم روح المقاومة والتمسك بالحقوق

والثوابت، لذلك لم يكن غريباً أن تنصهر فينا، نحن الفلسطينيون، الذاكرتين معاً، ذاكرة الوطن المحتل، وذاكرة الغربة والشتات واللجوء، فلكل منها آلامها وآمالها الكبيرة.

اثنان وستون عاما مضت على ارتكاب النظام الإمبريالي الرأسمالي وصنيعته الحركة الصهيونية، لجريمة، كانت ولا تزال، من أبشع جرائم العصر الحديث، جريمة اقتلاع معظم أبناء شعبنا العربي الفلسطيني من أرض وطنه وديارة، وإحلال المغتصبين الصهاينة مكانه بقوة السلاح والإرهاب وتزوير حقائق التاريخ، هكذا تم قيام دولة العدو الإسرائيلي كدولة وظيفية تستهدف استمرار حالة التجزئة والتفكيك بين بلدان وشعوب وطننا العربي من ناحية وحماية المصالح الرأسمالية الإمبريالية التي تقوم على الاستيلاء والتحكم بمواردنا وثرواتنا من ناحية أخرى، وبهذا المعنى فإن الصراع يجب أن يخرج من أحادية الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي ليتخذ مجراه الموضوعي بين كل من الحركة التحررية العربية التقدمية، وبين التحالف الإمبريالي – الصهيوني، وفي هذا الإطار فإن من الطبيعي والحتمي أيضاً أن يكون لشعبنا الفلسطيني وحركته الوطنية دور في فيه من أجل تحقيق أهدافه في تقرير المصير والعودة في دولة فلسطين الديمقراطية العلمانية لكل سكانها، على أنقاض الدولة الصهيونية، وكجزء لا يتجزأ من الدولة العربية الديمقراطية والمجتمع الاشتراكي العربي الموحد.

١. اللاجؤون الفلسطينيون بعد ٦٢ عاماً من النكبة :

-شكلت قضية الأرض وعودة أصحابها من اللاجئين الفلسطينيين إليها جوهر القضية الفلسطينية، كما أنها تمثل التجسيد الكثيف لمأساة الشعب الفلسطيني. « إنها تجسيد سياسي وإنساني وأخلاقي وعقدة أعصاب الصراع الفلسطيني –الإسرائيلي، وبهذا المعنى أضحى الموقف من حق العودة خطاً معيارياً على أساسه يمكن قياس

عدالة وجدية أي مشروع مطروح للحلّ السياسي، وأيضاً قياس مصداقية مواقف القوى السياسية كما الأفراد[1]».

والمقاربة هنا تتخطى بالتأكيد البعد الوجداني والأخلاقي، لأن النقاش موضوع سياسي بامتياز. فالاحتلال الصهيوني المحكوم بالفكر والمصالح الرأسمالية العالمية في الممارسة الأيديولوجية والسياسية، يدرك هذه الحقيقة، وعليه فإنه يعتبر حق العودة خطاً أحمر يهدد وظيفة ووجود المشروع الصهيوني برمته، ولهذا يصر العدو الإسرائيلي دائماً على حشر قضية اللاجئين الفلسطينيين في الزاوية الإنسانية التي لا يتعد التعامل معها مفهوم لم شمل بعض العائلات، وذلك بهدف إخراج القضية والنقاش من دائرة الاستحقاق السياسي والمسؤولية التاريخية تجاه عملية الاغتصاب الاستيطاني للأرض العربية الفلسطينية، وما رافقها من تطبيق عملية التطهير العرقي – كما ستنتج بحق إيلان بابيه – عبر تدمير المدن والقرى الفلسطينية وطرد سكانها بأساليب منهجية فاقت في عنصريتها وبشاعتها كل الممارسات النازية، يشهد على ذلك عشرات المذابح في مدن وقرى فلسطينية عشية الخامس عشر من أيار / مايو ١٩٤٨ في ظل صمت وخضوع عربي رسمي عموماً، وفي سياق تحالف بعض أطرافه مع الحركة الصهيونية بصورة مباشرة كما جرى مع ملك شرق الأردن عبد الله، لاقتسام ما تبقى من فلسطين بعد طرد سكانها وفق خطة «دالت» التي طبقتها عصابات الحركة الصهيونية بقيادة «بن جوريون» منذ العاشر من آذار / مايو ١٩٤٨ عبر تدمير وتقتيل وتطهير عرقي فاق في بشاعته كل بشاعات النازية والعنصرية في التاريخ الحديث.

ضمن هذا المنطق فإن إسرائيل تدفع وباستمرار أي مشروع سياسي للحلّ نحو التعامل مع حقائق اللحظة الراهنة في محاولة لقطع المسائل عن سياقاتها. هذه

(١) نصار إبراهيم – إشكالية حل الدولتين – مجلة رؤية أخرى – عدد مزدوج ١٣/ ١٤ – تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٥ .

الممارسة أو المنهجية السياسية التي تحكم السلوك الإسرائيلي ليست عفوية أو صدفية، بل هي ممارسة سياسية مرتكزة الى قراءة مركبة للصراع وبالتالي اشتراطات الحل. من هنا يمكن فهم الإصرار الإسرائيلي على تخطي مرجعيات الشرعية الدولية لأي مفاوضات سياسية، وبالتالي وضع جميع قضايا الحل النهائي على جدول النقاش، والمقصود بذلك، أن جميع القضايا المتعلقة بالصراع قبل ٥ حزيران/ مايو عام ١٩٦٧ تعتبر خارج النقاش والبحث[1]»، وهذا معناه العملي، أن قضايا التفاوض والحل محصورة فقط بما بعد عام ١٩٦٧، تحديدًا وهكذا أصبح سقف التفاوض محدوداً بمفهوم الحكم الذاتي، أو الدويلة ناقصة السيادة، على ما يمكن أن يتنازل عنه العدو الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة، أو تكريس مبدأ الفصل بينهما عبر ما يسمى بـ «خيار دولة أو إمارة غزة»، وهي كلها «حلول» محكومة – في اللحظة الراهنة من اختلال موازين القوى – بمنطق الهيمنة الإمبريالية في إطار التحالف الإسرائيلي الأمريكي الذي بات اليوم المقرر الرئيسي والمرجعية الأولى لعملية التفاوض. هذه الحقيقة هي التي دفعت وتدفع النظام العربي الرسمي والسلطة الفلسطينية إلى القبول بأي مشروع أو محاولة لإنهاء الصراع العربي-الإسرائيلي عبر دوائر الأزمة والانحباس وانسداد الأمن في إطار ما يسمى بـ «الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي». ينطبق هذا على أتفاقات أوسلو، وتقرير ميتشيل وبعدها خارطة الطريق ووثيقة جنيف و«خطة شارون/ أولمرت»، وأخيراً «بيان مكة» واحتدام الصراع الداخلي وصولاً إلى الحسم العسكري وسيطرة «حماس» على قطاع غزة، وتكريس الحصار العدواني على سكانه ومعابره، علاوة على تكريس الانقسام الجغرافي السياسي الاجتماعي بين قطاع غزة والضفة، وتعثر أو انسداد آفاق الحوار الوطني لأسباب تعود إلى الاختلاف على اقتسام السلطة، حيث نشهد في

(1) المصدر نفسه .

هـذه اللحظـة المهينـة مـن تاريخنـا، تراجعـاً حـاداً للأفكـار التوحيديـة التحرريـة والديمقراطية التقدمية على الصعيدين الوطني والقومي، لحساب الأفكار السوداء التي تروج باسم الواقعية والهبوط السياسي لعوامل القلق والإحباط واليأس في هذه المرحلة التي يتبدى فيها نوعًا من التطابق في النتائج السياسية الكارثية، بين مسار الحركة الوطنية قبل عام ٤٨، ومسار ما بعد أوسلو وصولاً إلى المشهد السياسي الراهن والصراع على المصالح والصلاحيات والمحاصصة بين طرفي الصراع، في ظـروف سـاهمت تراكماتهـا الداخليـة والخارجيـة في انتقـال الحركـة الوطنيـة والديمقراطية الفلسطينية من موقع الأزمة إلى موقع المأزق شبه المسدود عبر مجموعة من العوامل أو المشاكل، بدءاً من استفراد العدو الإسرائيلي بشكل ومضمون ما يسمى بالحل المرحلي وفق رؤيته السياسية والأمنية، التي تعاملت مع كافة الاتفاقات من أوسلو إلى أنا بوليس، كصيغة توافقية اعتماداً على التفاصيل أو الجزئيات دون الأساسيات أو اللاءات التي كانت – ولا تزال – محسومة صهيونياً، وهي لا انسحاب من القدس، لا انسحاب من وادي الأردن، لا إزالة للمستوطنات، لا عودة للاجئين، ولا للدولة الفلسطينية المستقلة، فالمسألة بحسب التصوّر الصهيوني أن الأرض هي أرض يهودية والتصرّف بها انطلاقا من ذلك، الأمر الذي يجعل الحكم الذاتي هو الشكل الأقصى للسلطة الفلسطينية في إطار دولة يهودية تسيطر على كل فلسطين (طالما بقيت موازين القوى على ما هي عليه)، **ما يعني بوضوح أن كل حديث عن إمكانية قيام الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة في ضوء موازين القوى الراهنة ليس إلا نوعاً من الوهم.**

هذا يقود إلى التأكيد على ضرورة إعادة البحث في المشروع الصهيوني من حيث طبيعته وعلاقته بالرأسمالية العالمية، وبالمسألة اليهودية، وكذلك بوضع العرب في النظام الإمبريالي العالمي.

وهنا نشير إلى أن القضية الفلسطينية هي – من هذه الزاوية– هي قضية عربية، وان الوجود الصهيوني مؤسس لكي يكون معنياً بالوضع العربي، ولذلك فان الأمر الجوهري هنا يتعلق بمشروع للهيمنة والسيطرة على العرب هو المشروع الإمبريالي الصهيوني، وهذا التحديد أساسي في وعي طبيعة الصراع كما في تحديد الحل الممكن، في ضوء فشل الوصول إلى الحل المرحلي وفق الحدود الدنيا للمنظور الوطني الفلسطيني كما نصت عليه وثيقة الوفاق الوطني، وما تلا ذلك من صراع دموي أدى إلى تآكل النظام السياسي الفلسطيني في السلطة والمنظمة معاً، وبروز مخاطر تحوله إلى إطار استخدامي لحساب التحالف الأمريكي الإسرائيلي، علاوة على وصول العلاقات الديمقراطية بين طرفي الصراع فتح وحماس إلى حد الصراع الدموي على السلطة ومن ثم القطيعة الكاملة بينهما، المحكومة بقواعد التربص والخوف والاستبداد والقمع في الضفة والقطاع، إلى جانب تراكم عوامل الإحباط واليأس في صفوف جماهير شعبنا في أقطار اللجوء.

ولذلك فإن الصراع الدموي على السلطة الذي وصل ذروته في منتصف حزيران / يونيو ٢٠٠٧ ، لم يكن إلا نتاجاً لتراكمات العوامل الخارجية والداخلية، السياسية والمجتمعية ارتباطاً باستمرار التفاوض العبثي الذي أزاح البعد القومي العربي من ناحية وأسهم في تفكيك الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية الفلسطينية من ناحية أخرى، وهي كلها عوامل كانت – ولم تزل – محكومة بطبيعة ومصالح طبقية جسدت مظاهر الخلل والفساد والمحسوبيات والفلتان الأمني التي باتت تشكل العنوان الأبرز في مجتمعنا الفلسطيني عشية ذلك التاريخ.

في هذا السياق ينبغي الاعتراف بأن لفتح دورًا رئيسياً غير قابل للإنكار لأسباب اختلطت فيها المصالح السياسية والطبقية والشخصية وسوء التقدير والفوضى التي حكمت قيادة السلطة وفتح عمومًا وأجهزتها الأمنية خصوصًا طوال المرحلة

الماضية، وصولاً إلى الوضع الراهن .

أما بالنسبة لحركة حماس المحكومة لمنطلقات ومصالح طبقية أيضاً، ولكن في إطار الرؤية أو الهوية الإسلامية النقيضة للهوية الوطنية والقومية، فيبدو أن حسمها العسكري -للوهلة الأولى- قد أرضى أو أفرز نوعا من الارتياح لدى قطاعات وشرائح اجتماعية واسعة من الشعب الفلسطيني ارتباطا بإزاحة سلبيات الأجهزة الأمنية والطغمة البيروقراطية الفاسدة في قطاع غزة، لكن حماس أخذت تمارس الأساليب السابقة نفسها، عبر القمع والاعتقال والترهيب للعديد من كوادر وأبناء حركة فتح علاوة على تعبئته حماس ضد القوى العلمانية واليسارية، في محاولة منها لفرض شرعيتها الهادفة إلى مراكمة ومن ثم تكريس مفهوم «الإمارة الإسلامية أو الإسلام السياسي» في مجتمعنا بغض النظر عن التطمينات الصادرة في خطابها السياسي المعلن، وبالتالي تُكَرِّس أحادية السلطة ذاتها وإن بمسميات جديدة.

لهذا كله ليس مهماً من الذي يمتلك الشرعية -فهذه كذبة كبيرة- بل المهم كيف نخرج من «الرمال المتحركة» التي غرقنا فيها؟ - كما يتساءل سلامة كيلة - إذ أن مسارنا السياسي والمجتمعي يسير نحو كارثة، فقد أصبحت غزة منفصلة عن الضفة الغربية سياسياً، ويبدو أن الحلول لكل منهما مختلفة، حيث ليس أمام رئيس السلطة وحكومته ومعظم حركة فتح لضمان السيطرة الجزئية على بعض الضفة (ساحة الصراع الرئيسية الآن) سوى القبول بتطبيق شروط خارطة الطريق وتفاهمات أنابوليس.

وإذا كانت فتح قد أسست مصالح لها استناداً إلى أنها هي التي شكّلت السلطة، (ورفضت أو لم تعرف كيف تتعاطى مع السياسة من أرضية المعارضة) وبالتالي أصبح وجودها يقتضي الاستمرار في السلطة وتحت الاحتلال، فإن خطأ حماس - كما يقول بحق سلامة كيلة - هو «أنها دخلت اللعبة ولم تتنبه إلى المشكلات التي

سوف تنتج عن ذلك، والنتيجة التي سوف توصل إليها. ويبدو أن العقل الأصولي (لدى حماس وقيادة الإخوان المسلمين) هو الذي أنتج ذلك، حيث بدا لهذا العقل، ومن ثم لحماس أنه يمكنها تحقيق مشروعها الإسلامي، وبالتالي تعميمه في المنطقة». لهذا تناست – أو قررت بحكم حسابات تخصها- أن السلطة هذه خاضعة للاحتلال وللدول المانحة، وتبدى لها أنها قادرة على التكيف عبر الهدنة أو غير ذلك من الشعارات.

وهو ما يضع حماس في وضع صعب إذا لم تكن ضمن إطار الوفاق الوطني وبرنامجه، فإما التوافق مع الدولة الإسرائيلية والقبول – فيما بعد- بالحوار على أساس الاتفاقات والالتزامات التي وافقت عليها م.ت.ف والسلطة (مع تأكيد رفضنا لهذه الاتفاقات) ، أو القبول بـ «خيار غزة» – الدولة المسخ، أو الاستفراد الإسرائيلي بها واستغلال سيطرتها على قطاع غزة لتصعيد الضغط الاقتصادي والمعاشي، وتشديد الحصار، وأيضاً التدمير اليومي، ومن ثم العودة إلى الاقتتال، بمعنى أن حركة حماس وضعت ذاتها في الرمال المتحركة منذ اللحظة التي قبلت فيها المشاركة في الحكومة، أو هكذا تبدو الصورة كما هي اليوم، الأمر الذي يراكم يوميا عوامل التفكك والانهيار السياسي والمجتمعي وما سينتج عن ذلك من كوارث إضافية على حاضر ومستقبل القضية والشعب والأرض.

في هذا السياق، نقول، مهما كانت مبررات الحسم العسكري موضوعية وملحة أو ضاغطة، ومهما كانت هذه الوسيلة محمولة بحسن النوايا أو مهما كانت طبيعة الاستفزازات والأسباب التي أوردتها حركة حماس، إلا أن هذه العملية أدت في محصلتها أو نتيجتها الواقعية إلى ضرب التجربة الديمقراطية، لان ممارسة هذا الأسلوب من الحسم العسكري لا يمكن إلا أن يؤدي إلى شل البنيان الديمقراطي كله، هذا الواقع يهدد بالتصفية مشروع الاستقلال والدولة المرحلية، الأمر الذي

يجعل من الحوار بينكما خيارًا وحيدًا وضروريًا ملحًا لكل منكما، كمخرج وحيد من المأزق المسدود الذي وصلتموه فيما يتعلق بالحل المرحلي، وما يفرضه هذا المأزق من إعادة بناء الرؤية والإستراتيجية في إطارها القومي باعتبار الصراع كان منذ عشرينات القرن الماضي صراعاً عربياً ولم يكن قطرياً بأي حال في أي مرحلة من مراحله، فقد بات من الواضح أن الحديث عن دولة فلسطينية مستقلة تحت وطأة الوضع الراهن المحكوم بالهيمنة الأمريكية الإسرائيلية هو ضرب من الوهم.

ولذلك فإن، استمرار القطيعة أو الصراع بين التنظيمين الرئيسيين (مع تأكيد افتراقنا عن برنامجيهما ورؤيتهما للحل) لن تفضي بهما وبالشعب والأرض والقضية سوى إلى إنتاج القطيعة الجغرافية والسياسية بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وفي هذا السياق نقول: إن أقصر السبل إلى إسقاط حق تقرير المصير الوطني (للشعب العربي الفلسطيني) هو تمكين تلك القطيعة الجغرافية السياسية (والنفسية) من النفاد والرسوخ في كل مكوناته السياسية والمجتمعية بما يفتح الباب مشرعاً أمام عوامل الاستسلام واليأس.

إننا على قناعة بان السواد الأعظم من أبناء «فتح» و«حماس» يدركون على نحو جاد أنه ما من مصلحة وطنية، أو حتى سياسية في حال استمرار هذه القطيعة، ونقول للإخوة في حماس، أن النصر الوحيد الذي يمكن «لحماس» أن تفاخر به وتباهي هو الذي حققته في المنافسة الانتخابية، أما «نصر» غزة، فهزيمة قاسية لهذه الصورة وإساءة بالغة لكل التضحيات التي بذلتها «حماس» من أجل إقناع الجمهور بأنها أهل لصون الوحدة الوطنية وبناء المستقبل الديمقراطي، ثم بماذا تنتفع «حماس» لو ربحت غزة كلها وخسرت الوطن؟ كما نقول للإخوة في حركة فتح، توقفوا عن التعاطي مع المفاوضات أو الأوهام الأمريكية الإسرائيلية التي تتحدث عن «شيء قابل للحياة» أو دويلة منقوصة السيادة بلا حدود، أو حكم ذاتي موسع، وفي كل الأحوال

لن يحصد شعبنا سوى المزيد من المذلة والقهر والمعاناة وبقاء المستوطنات والمزيد من الاغتصاب ومصادرة مساحات من أرضنا ومياهنا علاوة على استمرار العدو مسيطرا على سمائنا ومعابرنا، هذا ما يمكن أن يحصلوا عليه موازين القوى المختلة الراهنة التي ستجعل من التفاوض مع العدو تكريساً لشرعية المحتل الغاصب.

إن هذا المآل الذي وصل إليه شعبنا وقضيتنا ومجتمعنا، يفرض العمل على قطع كل طريق للانقسام والتفكك الفلسطيني وقطع كل طريق لاستمرار مهزلة التفاوض العبثي الراهن، والانطلاق من أن ليس لدى الدولتين الأميركية والإسرائيلية أي حل للقضية الفلسطينية بل إن حلهما لها هو خارج فلسطين، وفي سياق إعادة صياغة الجغرافيا السياسية للمنطقة العربية، وهكذا يمكن ان تصبح الحلول المشبوهة المقترحة مثل «الدولة القابلة للحياة»، أو «الدولة المؤقتة» أو «التفاهمات» الناجمة عن «أنابوليس»، أو الحكم الذاتي الموسع أو «دويلة غزة» أدوات تخدير على هذا الطريق طالما بقي ميزان القوى (العربي والفلسطيني) مختلاً مع العدو الإسرائيلي.

وفي هذا الجانب فإننا ندرك أن شعار الحل المرحلي أو الدولة على الأراضي المحتلة ١٩٦٧، لا يمكن بأي حال أن يتقبله أبناء شعبنا الفلسطيني في أقطار اللجوء بسبب شعورهم وإدراكهم لحجم الضرر أو الخسارة الكبيرة الناجمة عن حل الدولتين وبالتالي تكريس الاعتراف بإسرائيل الأمر الذي سيغلق الطريق لفترة طويلة أمام حق العودة.

تأسيساً على ما تقدم يمكن إدراك وفهم المأزق أو المشكلة العميقة التي يواجهها حلّ الدولتين وفق المنطق الأمريكي- الإسرائيلي والمهادنة الفلسطينية تحت وطأة تبعية وتخلف وخضوع النظام العربي والتواطؤ الأوروبي.

وعلى أي حال فبالرغم من مرور يربو على ستة عقود على نكبة عام ١٩٤٨ ، فان مأساة شعبنا ومعاناته لا تزال قائمة لا نجد لها حلاً عادلاً، بل إزدادت تعقيداً

وتفاقماً رغم التضحيات الغالية عبر الآلاف من الشهداء والجرحى والمعتقلين في مسيرة النضال الوطني منذ بداية القرن الماضي إلى يومنا هذا، رغم كل ما يسمى بمشاريع الحلول والقرارات الدولية المكدَّسة في أروقة الأمم المتحدة ومؤسساتها.

كثيرة هي الأسئلة والإشكالات المثارة بعد اثنتين ستين عامًا من الصراع، أسئلة كبرى، مقلقة وعميقة، جادة وشاملة، وعلى مختلف المستويات سياسياً وفكرياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وعسكرياً وأمنياً، ولعل أخطرها وأهمها السؤال المحوري الكبير :

لماذا هزمنا؟ ولماذا وصلنا إلى ما وصلنا إليه؟

صحيح أن المشروع الإمبريالي الصهيوني قد نجح في إقامة «إسرائيل»، ذلك النجاح الذي كان حصيلة الجهود المكثفة والمتصلة من الإعداد والتخطيط بين القوى الاستعمارية والحركة الصهيونية، وهي جهود متصلة ومتجددة، حيث استطاعت الحركة الصهيونية ودولتها أن تحقق العديد من الأهداف في ظل التحالف الإستراتيجي بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية، من أبرزها: احتلال أراضٍ عربية جديدة وتوسيع حدود «إسرائيل» عام ١٩٦٧، واجتياح عاصمة عربية عام ١٩٨٢ ، علاوة على تمكن العدو الإسرائيلي من ترسيخ وتدعيم قدراته الاقتصادية والعسكرية والاجتماعية في إطار من التطور التكنولوجي المتقدم في جميع المستويات، بما أعطى مزيداً من شروط القوة والعدوان ليس ضد شعبنا الفلسطيني فحسب، وإنما ضد شعوب بلداننا العربية أيضاً، وذلك عبر نجاح هذا التحالف في فرض الاعتراف به كوجود «مشروع» في بلادنا، وفرض التطبيع السياسي والاقتصادي معه، بعد توقيع اتفاقات كامب ديفيد وأوسلو ووادي عربة وغير ذلك من الاتفاقات السياسية و التجارية والأمنية مع العديد من الدول العربية الأخرى التي ترسمت أو هي على جدول الأعمال في ضوء نتائج «القمم العربية» التي تداعى

النظام العربي إلى عقدها بعد توثيق جوهر الهبوط السياسي في «بيان مكة» بين قطبي الصراع الرئيسيين في الساحة الفلسطينية فتح وحماس.

وأمام معطيات هذا الواقع، الذي يشير إلى أننا كعرب قد وصلنا –في هذه المرحلة– إلى حالة من اختلال التوازن في جميع مناحي الحياة، بيننا وبين العدو الإسرائيلي بصورة غير مسبوقة، ما يعني بوضوح أن هذا الكيان لا يقتصر في خطره وتهديده على شعبنا الفلسطيني فحسب، بل بات أيضًا يشكل اليوم خطراً مباشراً – وهذا هو جوهر وظيفته– على الأمة العربية بأسرها، فإسرائيل اليوم في العام ٢٠٠٨، ليست هي إسرائيل عام ١٩٥٦ أو ١٩٦٧، إرتباطا بمجمل التطورات والمتغيرات التي عاشتها طوال العقود الستة الماضية عموماً، حيث أصبحت اليوم في ظل العولمة الرأسمالية أقوى دولة عسكرية في المنطقة بعد دخولها النادي النووي وامتلاكها لأسلحة التدمير الشامل الذي يهدد أمن واستقرار بلدان وطننا العربي كله، فلقد تمكنت دولة العدو الإسرائيلي، ومن خلال الدعم المادي والسياسي الأمريكي على وجه الخصوص، من أن تتحول اليوم إلى دولة إمبريالية صغرى في الشرق الأوسط، بما يتيح لها أن تلعب دور الشريك الإمبريالي في المخطط العدواني الذي بات يهدد الأمن القومي العربي، في مقابل تزايد حالة التبعية والخضوع والتخلف العربي، التي جعلت من الوضع العربي برمته، عاجزاً عن تقديم أي موقف أو رؤية أو توصية إذا لم يكن المقرر الخارجي، الأمريكي تحديداً، راضياً أو موافقاً عليها، كما أصبح الوضع العربي الرسمي –في معظمه– في حالة ينظر فيها إلى القضية الفلسطينية باعتبارها عبئاً ثقيلاً على كاهله يسعى إلى الخلاص منه طالما كان في ذلك ضمانة لمصالح النظام الحاكم وشرائحه الطبقية (البيروقراطية والكومبرادورية).

إن هذه الصورة لا تعكس في الذهن تشاؤماً في الإرادة بقدر ما تفرض نوعاً من تشاؤم العقل واستخدام أدواته النقدية في تحليل هذا الواقع الذي تعيشه أمتنا في

اللحظة الراهنة، حيث تُولِّد الهزيمة مزيداً من تراكم الأزمات، وتختلط عوامل التغيير مع عوامل اليأس أو الاستسلام، وإذا كان الأمر كذلك، فان من واجبنا أن نطرح مجدداً السؤال التقليدي: ما العمل؟ والإجابة الأولية السريعة والسهلة للعمل المطلوب، هي الدعوة إلى توفير الإرادة الوطنية والقومية، لكن الإجابة الحقيقية هي التي تشير إلى الضرورات الرئيسية للنهوض الوطني والقومي:

- **الضرورة الأولى**: أن تنتزع أمتنا نفسها من فكرة الهزيمة وهو هدف يتحمل المسؤولية الكبرى فيه، المثقف التقدمي العربي عبر التزامه العضوي الصريح بهذه الفكرة واشتراطاتها وتضحياتها .

- **الضرورة الثانية**: إن أمتنا قادرة عبر الرؤية القومية الواضحة والعمل المنظم أن تحدد وتصنع مستقبلها.

- **الضرورة الثالثة**: أن نحرص -بكل الوسائل- على أن لا تنطفيء شعلة العمل القومي التقدمي الديمقراطي، كأساس وحيد للمستقبل، ذلك أن الصراع مع العدو الصهيوني، رغم أهمية وحجم النضال الفلسطيني وتضحياته، إلا فإنه صراع عربي إسرائيلي ، بالأساس.

- **الضرورة الرابعة**: فهي تتجلى في أن خضوع الوطن العربي للهيمنة الأمريكية في هذه المرحلة، يجعل من إمبريالية العولمة والنظام الرأسمالي الخصم الاستراتيجي لامتنا العربية ولابد من مجابهته وقهره وإزالة آثار عدوانه.

إن تأجج الصراع واستمراره في سياق التناقض الرئيسي المباشر مع العدو الصهيوني ليس أمراً طارئاً، فهو في شكله وجوهره، تجسيد لإرادة شعبنا وأمتنا العربية، من أجل استعادة الحق المغتصب، ما يعني نفي وإزالة المبرر الوظيفي للدولة الصهيونية الذي جاء تجسيداً لمصالح النظام الإمبريالي الرأسمالي في بلادنا، وبالتالي فان الصراع مع هذا العدو لابد له من أن يتواصل حتى تتحقق إرادة أمتنا العربية

وأحد أهم أهدافها، إقامة دولة فلسطين الديمقراطية العلمانية مع الدولة العربية الديمقراطية التقدمية الواحدة، وهذا يعني:

أولاً: إن أية اتفاقيات لا تقوم وتهدف إلى تجسيد الحقوق الوطنية بصورة مباشرة وملموسة وواضحة، لا تصمد طويلاً، بل تتحول طال الوقت أم قصر إلى بذرة حرب وصراع متجدد بين أطرافها إلى أن تتم عملية الحسم.

ثانياً: لقد بات واضحاً لنا جميعاً، في كل أرجاء هذا الوطن العربي، في ظل نظام العولمة الأمريكي الراهن، وبمساندته وانحيازه الكامل غير المشروط لإسرائيل، إن العدو الصهيوني يسعى إلى الحصول على شرعية الوضع القائم أو شرعية المحتل الغاصب بديلاً لكل شرعية سواء تلك المستندة إلى حقوقنا الوطنية والتاريخية أو تلك المستندة إلى قرارات الشرعية الدولية، التي لم تعد ذات قيمة في ظل المتغيرات والعلاقات الدولية المعولمة.

على أي حال، إن التطور النوعي في القوة العسكرية والاقتصادية لدولة العدو الإسرائيلي، لم يكن ممكناً بدون الدعم الأمريكي المباشر في ظل التحولات الدولية والإقليمية الخطيرة التي جرت خلال العقود القليلة الماضية، إذ لم يعد ثمة خلاف على أن المتغيرات العالمية، النوعية المتدفقة، التي ميزت العقدين الأخيرين من القرن العشرين، في السياسة والاقتصاد والتطور العلمي، شكلت في مجملها واقعاً تاريخياً معاصراً ورئيسياً وضع كوكبنا الأرضي على عتبة مرحلة جديدة، في القرن الحادي والعشرين، لم يعهدها من قبل، ولم يتنبأ بمعطياتها ووتائرها المتسارعة أشد الساسة والمفكرين استشرافا أو تشاؤماً و أقربهم إلى صناع القرار، خاصة ذلك الانهيار المريع في كل من المنظومة الاشتراكية العالمية ومنظومة التحرر القومي من جهة، والانحسار أو التراجع المريع أيضاً، ولكن المؤقت للبنية الأيديولوجية أو الفكرية لقوى الاشتراكية والتحرر القومي من جهة أخرى، الأمر الذي أخل بكل توازنات

القوة والمصالح وفق مفاهيم وأسس الثنائية القطبية التي سادت طوال حقبة الحرب الباردة السابقة، ووفر معظم مقومات بروز الأحادية القطبية أو العولمة، التي اقترنت بالإمبريالية الأمريكية التي توهمت – مع بداية هذا القرن- أنها قد استكملت فرض هيمنتها على مقدرات هذا الكوكب، لكن ما جرى من تحولات ثورية في العديد من بلدان أمريكا اللاتينية، البرازيل، وفنزويلا، بوليفيا والأرجنتين وتشيلي والإكوادور وغيرها من بلدان أمريكا اللاتينية بالتجاور مع ما يجري من أشكال مقاومة الوجود الإمبريالي في العراق وأفغانستان ولبنان وفلسطين يؤكد على زيف ذلك الوهم الإمبريالي بمثل ما يؤكد على حقائق اللحظة الراهنة التي تشير إلى بداية تراكم أزمة النظام الإمبريالي على طريق الانحسار والتراجع، لكننا - في بلدان الوطن العربي- بالرغم من حالة الاستنهاض الثوري في أمريكا اللاتينية وآسيا، إلا أن بلداننا لا تزال ، حتى اللحظة تعيش حالة من التراجع والتفكك، ارتباطاً بعمق التبعية والتخلف فيها، تدفع بها صوب المزيد من مؤشرات الضعف والاستسلام، ففي هذا المناخ العربي الرسمي المهزوم، وجدت الإمبريالية الأمريكية فرصتها في التمدد والهيمنة على كثير من مناطق العالم عموماً، وعلى منطقتنا العربية خصوصاً بالتنسيق الكامل مع دولة العدو الإسرائيلي، لتكريس تبعية هذه المنطقة و تخلفها من جهة، وإعادة هيكلتها وتكييفها بما يضمن إلحاقها بصورة شبه مطلقة لسياساتها في المنطقة التي تستهدف –بصورة يائسة لا مستقبل لها- تجديد الدور الوظيفي للعدو الصهيوني ودولته بما يتوافق مع مستجدات المصالح الأمريكية المعولمة الراهنة، بحيث تصبح إسرائيل «دولة مركزية» في المنطقة العربية والإقليمية يحيطها مجموعات من «دول الأطراف»، المتكيِّفة –التابعة مسلوبة الإرادة، بما يضمن ويسهل عملية «التطبيع» و«الاندماج» الإسرائيلي في المنطقة العربية، سياسياً واقتصادياً، تمهيداً للقضاء على منظومة الأمن القومي العربي كله من جهة وبما يعزز السيطرة العدوانية الإسرائيلية على كل الأراضي الفلسطينية –و العربية- المحتلة أو

التحكم في مستقبلها من جهة أخرى .

إلا أن هذه الاستنتاجات –على مرارتها– ترتبط باللحظة الراهنة من المشهد العربي، وهي لحظة لا تعبِّر عن الحقائق ومقومات التغيير رغم كل المؤشرات التي توحي للبعض، أو القلة المهزومة، من أصحاب المصالح الأنانية الضيقة، أن المشهد العربي المهزوم والمأزوم الراهن، يوحي بأن المطلوب قد تحقق، وأن الإمبريالية الأمريكية وصنيعتها وحليفتها الحركة الصهيونية وإسرائيل، قد نجحتا في نزع إرادة الأمة العربية، ذلك إن وعينا بأن المشهد الراهن –على سوداويته– لا يعبر عن الحقائق الموضوعية لهذه الأمة، في مسارها وتطور حركة جماهيرها الشعبية وتطلعها نحو التحرر والديمقراطية والتقدم والعدالة الاجتماعية، لأن هذه الحقائق في تكاملها وترابطها تمثل المشهد الآخر –النقيض– الذي يقول أن المطلوب أمريكياً وإسرائيلياً لم لن يمتلك صفة الديمومة والاستمرار، لأنه لن يستطيع –مهما تبدت مظاهر الخلل في موازين القوة الراهنة– ترويض وإخضاع شعوب هذه الأمة، التي صنعت ماضي وحاضر هذه المنطقة، وليست جسماً غريباً طارئاً فيها، ولذلك فإن سكونها الراهن المؤقت هو شكل من أشكال الحركة في داخلها، يقاوم كل محاولات تطويع إرادتها ، تمهيداً للمشهد القادم، بعيداً عن السكون، مشهد ما بعد الأزمة الراهنة الذي سيعيد لهذه الأمة دورها الأصيل في صياغة مستقبل هذه المنطقة، انه مشهد الحركة الاشتراكية العربية الموحدة التي يقودها ويجسدها ويضمن صيرورتها كل الكادحين والفقراء من أبناء العمال والفلاحين وكل المضطهدين من أجل تغيير وتجاوز هذا الواقع صوب مجتمع عربي اشتراكي موحد يضم في نظامه فلسطين العربية الديمقراطية العلمانية لكل سكانها.

على أن هذا الهدف الاستراتيجي البعيد، يجب أن لا يعني مطلقاً استرخاء قوى اليسار الفلسطيني في ممارسة دورها في مسيرة التحرر الوطني ومقاومة الاحتلال

الصهيوني ما يعني أن على هذه القوى اليسارية الفلسطينية عموماً، والجبهة الشعبية خصوصاً أن تبادر إلى دراسة المتغيرات السياسية والاجتماعية (الطبقية) والاقتصادية التي أصابت الوضع الفلسطيني والعربي والإقليمي والدولي تحت هيمنة التحالف الإمبريالي – الصهيوني على مقدرات شعوبنا، وذلك لتحديد طبيعة ومكوّنات التناقض الرئيسي أو معسكر الأعداء الذي يضم الإمبريالية والصهيونية والطبقات الملتحقة بهما في بلادنا، ومن ثم صياغة الرؤية والإستراتيجية للأهداف السياسية والمجتمعية المطلوبة للمرحلة القادمة وبلورة الأفكار التوحيدية المعبرة عنها، الأمر الذي يفرض على اليسار المبادرة إلى إعادة بناء الذات تنظيمياً وفكرياً على قاعدة الوعي العميق بالماركسية ومنهجها من جهة وبمكونات الواقع الاجتماعي المطلوب من جهة أخرى ، بما يضمن الخروج من أزمته السياسية والتنظيمية صوب النهوض المطلوب واستعادة دوره الطليعي في صفوف الكادحين والفقراء من العمال والفلاحين والمثقفين الثوريين، وتفعيل دوره الريادي في حركة المقاومة ضد العدو الصهيوني كما في مسيرة النضال الوطني والديمقراطي باعتبار ذلك شرطاً موضوعياً لمصداقيته في النضال التحرري القومي التقدمي والإنساني الأممي.

٢. حول السيادة على فلسطين

إن لفظة (السيادة) في العرف الشائع تعني السلطة العليا لدولة ما على أراضي معينة وعلى شعبها ،بغض النظر عن شرعية أصلها .ولكن السيادة تنطوي كذلك على مفهوم أرحب وأعمق، وهو الحق الشرعي الذي لا يجوز التفريط فيه لملك من الملوك أو لأمة من الأمم في أرض من الأراضي[1]، المتضمنة في إطار ذلك الحق الشرعي .

(1) هنري كتن «فلسطين في ضوء الحق والعدل» -مكتبة لبنان-بيروت-الطبعة الأولى ١٩٧٠- ص ٢٧٠.

وفي جميع الحالات فإن السيادة لا تنطفئ ولا تزول بفعل الاحتلال القسري للوطن أو بفعل الفتح والاغتصاب والاستيطان، ومن ثم «يجب التفريق بين السيادة القانونية والسيادة السياسية لان الأخيرة تعني السيطرة والإشراف الواقعي – بدوافع القوة والإكراه- بينما الأولى تشير إلى الحق الشرعي الذي لا يجوز التفريط فيه لشعب ما في أرضه[1].

إذن فالسيادة القانونية مرتبطة بالحق الشرعي (التاريخي) ،وبالتالي فان كل أشكال السيطرة أو السيادة السياسية (الإكراهية) وكافة المتغيرات السياسية التي عرفتها فلسطين طوال الاثنتين الستين عاما الأخيرة -وما قبلها- لا تلغي إطلاقا السيادة القانونية المرتبطة بالحق التاريخي لشعبنا الفلسطيني على ارض فلسطين حاضرا ومستقبلا، كجزء لا يتجزأ من الإطار السياسي الاقتصادي، الاجتماعي القومي العربي .

ومن الأهمية بمكان التذكير بالمادة (٢٢) من ميثاق جمعية الأمم الذي اقره مؤتمر الصلح في باريس في ٢٨/ ٤/ ١٩١٩م والذي اندمج في معاهدة فرساي في ٢٨/ ٦/ ١٩١٩م حيث «عالجت موضوع مصير الجماعات والأراضي العربية في الإمبراطورية العثمانية، وبحكم هذه المادة (٢٢) نشأ في القانون الدولي وضع جديد للجماعات العربية التي انفصلت عن الإمبراطورية العثمانية كما ورد في النص اعتراف المادة (٢٢) بكيان هذه الجماعات كأمم مستقلة[2].

و«وفقا للقانون الدولي، فان الأثر القانوني لفصل فلسطين عن الإمبراطورية العثمانية ولاعتراف جمعية الأمم بان الجماعة التى تعيش فيها أمة مستقلة، هو ان جعل لهذا البلد –فلسطين- كيانا سياسيا منفصلا مستقلا استقلالا دوليا ومن ثم،

(1)المصدر نفسه ص٢٧٠ .

(2)المصدر السابق ص٢٧٢.

فإن الجماعة التي كانت تعيش في فلسطين في ذلك الحين قد أصبحت شخصية معنوية يعترف بها القانون الدولي ،أنيطت بها السيادة على الأراضي التي تعيش فيها[1].

ورغم أن التطورات السياسية اللاحقة لم توفر للشعب الفلسطيني إمكانيات ممارسة سيادته الكاملة الفعالة على أرضه، بسبب الاحتلال العسكري البريطاني والانتداب سنة ١٩٢٢م، فإن ذلك لم يؤثر في السيادة القانونية للسكان الفلسطينيين على ارض وطنهم وفق نصوص متنوعة في القانون الدولي حول هذه المسألة، تؤكد في جوهرها أن السيادة على أرض موضوعة تحت الانتداب تعود إلى السكان أنفسهم، وقد أشار إلى هذا الجانب، «فان ريس Van Rees » نائب رئيس اللجنة الدائمة للانتدابات التابعة لجمعية الأمم بقوله «أن السيادة تعود إلى الجماعات والسكان الأصليين في الأراضي الموضوعة تحت الانتداب »[2].

وبالتالي فان «منح مجلس جمعية الأمم انتدابًا للحكومة البريطانية لتتولى بمقتضاه إدارة فلسطين، لم يحرم شعبها حق سيادته» ، وهو أمر قائم حتى اللحظة، رغم الانتداب وما تلاه من نكبة عام ١٩٤٨ واحتلال كامل الأراضي الفلسطينية في حزيران/ يونيو ٦٧ من ناحية، ورغم الشروط والإجراءات العنصرية النازية التي تضمنتها «خطة شارون/ اولمرت» من ناحية أخرى . وفي هذا السياق، يمكننا إجمال الوضع القانوني لفلسطين بمقتضى القانون الدولي في فترة الانتداب وما تلاها كما يلي :-

- في أثناء سريان الانتداب تمتع شعب فلسطين بوضع دولي مستقل ، كانت له السيادة على أراضيه، وكانت لفلسطين شخصيتها الخاصة المتميزة عن شخصية الدولة المنتدبة، وكانت إدارتها من حق شعب فلسطين نظريا، وان تكن في الواقع في

(1) المصدر السابق ص٢٧٣.

(2) المصدر السابق ص٢٧٧.

أيدي الدولة المنتدبة »[1].

وبمجرد انتهاء الانتداب، « انتهت سلطات الإدارة التي كانت للدولة المنتدبة وترتب علي هذا أن زالت القيود المفروضة على ممارسة شعب فلسطين لسيادته الكاملة، وأصبح شعب فلسطين بحكم هذا الحق وبحكم حقه في تقرير مصيره، مؤهلا لان يحكم نفسه ويقرر مصيره طبقا للمبادئ والأصول الديمقراطية المألوفة، كونه يمثل الأغلبيه الساحقة في فلسطين، غير أن هذا الحكم لم تحترمه الجمعية العامة للأمم المتحدة التي أوصت في سنة ١٩٤٧ في ظروف سياسية معروفة بتقسيم البلاد بين دولتين عربية ويهودية وان الحوادث التي تلت ذلك، وقيام «إسرائيل»، أدت جميعها إلى الحيلولة دون ممارسة الشعب الفلسطيني لحقه في السيادة على أراضيه»[2].

وهذا لا يعني إطلاقا أن «إسرائيل» قد ظفرت بالسيادة القانونية على فلسطين أو أنها قد تظفر بها في يوم من الأيام، بالرغم من توصلها عبر وسائل القوة والمساندة من الولايات المتحدة الأمريكية ودول الغرب الرأسمالي إلى السيادة السياسية، والجدير بالتسجيل هنا أن «إسرائيل» «لم تستمد أي حق سيادة بموجب قرار التقسيم ١٨١ في ٢٩/ ١١/ ١٩٤٧م»[3]. لان الأمم المتحدة التي ورثت جمعية الأمم، «ليس لها من سيادة أو حق إدارة أو أي حق آخر على فلسطين، ولا يسعها قانونا أن تقرر -كما فعلت عام ١٩٤٧- مستقبل الحكم في فلسطين وذلك بالتوصية بتقسيم البلاد، فمثل هذا التصرف يفتقر إلى كل أساس قانوني »[4]، كما يتجاهل رغبات الشعب الفلسطيني تجاهلاً تامّا ويتصرف على النقيض من مشيئة أغلبية السكان . ومن ثم فان هذا القرار يفتقر كما يقول المحامي الفلسطيني المرموق هنري

(1) المصدر نفسه ، ص٢٨١.

(2) المصدرنفسه ، ص٢٨١.

(3) المصدرنفسه ، ص٢٨٧.

(4) المصدر نفسه ، ص٢٨٨.

كتن إلى «كل سند قانوني، وهو ليس داخلا ضمن سلطة الجمعية العامة للأمم المتحدة، ولا يسعه أن يسبغ على «إسرائيل» أي حق على أي جزء من فلسطين مما خصص للدولة اليهودية في قرار التقسيم، والنتيجة فان «إسرائيل» لا يسعها أن تستمد من قرار التقسيم أي حق مشروع »[1].

وفي هذا السياق نورد رأيا هاما كتبه «نورمن بنتوتش Norman Bentwich» الذي شغل لسنوات طويلة منصب النائب العام في فلسطين زمن الانتداب، «أن الشعب اليهودي لا ينشد سلطة سياسية أو سيادة قومية، وأن ما ينبغي على اليهود أن يفعلوه هو أن يندمجوا في فلسطين مع سكانها العرب،لأن مفهوم وطن قومي لشعب لا وطن له قد تضمنه الانتداب فقط، وهذا يعني أرضًا يكون لشعب فيها وضع قانوني وفرصة لتطوير أفكاره الأدبية والاجتماعية والثقافية دون أن يعطيه هذا المفهوم اكتساب الحقوق في السيادة السياسية »[2].

ومما يجدر ذكره هنا أن أغلبية اليهود الذين أعلنوا قيام دولة «إسرائيل» عام ١٩٤٨ لم يكن أي منهم يحمل الجنسية أو صفة المواطنة في فلسطين بالمعنى القانوني مما يعزز افتقارهم لأي شكل من أشكال السيادة القانونية في الماضي والحاضر والمستقبل .

أما ما يتعلق بالأراضي التي استولت عليها «إسرائيل» خارج المساحة الجغرافية للدولة اليهودية كما حددها قرار التقسيم، فهو لا يعدو كونه اغتصابًا وإخلالاً بقرار الجمعية العامة، خاصة وأن الأمم المتحدة «لم تعتبر أن الحرب بين العرب و«إسرائيل» في سنة ١٩٤٨ قد أثرت على أي نحو في قراراتها بشان فلسطين، بل إن الأمم المتحدة اشترطت على «إسرائيل» أن تتعهد بميثاق الأمم المتحدة ومقرراتها

(1)المصدر نفسه ، ص٢٩٢.

(2)المصدر نفسه ، ص٢٨٤.

وخصوصا قرار التقسيم رقم ١٨١ ، وقرار حق العودة للاجئين رقم ١٩٤ كشرط لقبول عضويتها في الأمم المتحدة وذلك في ١١/ ٥/ ١٩٤٩ وهذا ما نص عليه أيضًا «بروتوكول لوزان» في ١٢/ ٥/ ١٩٤٩ الذي تضمن اعتراف«إسرائيل» الصريح بحق الفلسطينيين في العودة وتعهدها بتطبيق قرار التقسيم .

وبالطبع ، «فان الوضع القانوني لإسرائيل» بالنسبة لجميع الأراضي التي احتلتها قبل يوم ٥حزيران / يونيو ١٩٦٧ ينطبق تمام الانطباق على وضعها القانوني فيما يتعلق بالأراضي التي استولت عليها منذ الخامس من حزيران/ يونيو ١٩٦٧ ، إنه وضع المحتل المحارب، حيث لا تستطيع «إسرائيل» ولا تملك الحق في كل الأحوال بالسيادة على الأراضي التي احتلتها»[1]. لان صاحب السيادة الشرعي هو الشعب الفلسطيني الذي يحتفظ بالسيادة القانونية التي لا يمكن أن تلغيها أية اتفاقات تعقد باسمه من أي جهة كانت، وفي حال وجود مثل هذه الاتفاقات (أوسلو وما تلاها) التي تتعارض مع حقوق الشعب الأساسية والتاريخية، فإنها تعطي العدو مؤقتا سيادة في الواقع، سيادة بالمعنى السياسي المرتبط بالقوة والإكراه والاغتصاب الصهيوني الأمريكي، وليس سيادة بالمعنى القانوني بأي شكل من الأشكال خاصة وان شعبنا الفلسطيني لم يوافق باختياره -بالأغلبية أو الإجماع- على تحويل حق سيادته على بلاده إلى الغير ،كما انه لم يعترف بأية سيادة للمحتل على ارض وطنه، كما أن «انقضاء الزمن عاجز عن أن يجعل من احتلال «إسرائيل» الباغي لفلسطين عملا مشروعا، لان الحق التاريخي لا يسقط بالتقادم[2]، هذا ما تؤكده الأعراف والقوانين الدولية بمثل ما تؤكده ذاكرة وإرادة الشعب ومستقبله في إطار النضال التحرري القومي التقدمي من أجل الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية بآفاقها

(1)المصدرنفسه ، ص٣٠٠.

(2)المصدر نفسه ، الصفحة نفسها.

الاشتراكية من ناحية ثانية .

٣. القانون الدولي و قرارات الأمم المتحدة حول حقوق الشعب الفلسطيني:

أ- القانون الدولي والإعلانان العالميان لحقوق الإنسان :

من المعروف أن نصوص القانون الدولي، تتضمن - نظريًا - الكثير من الأحكام والمعايير والمفاهيم المتعلقة بحقوق الدول والشعوب والأفراد ،وهي نصوص إيجابية عموماً ،وموضوعية إلى حد معين .

أما «الأعراف والأحكام والقواعد والمبادئ التي تشكل منظومة قانونية دولية شاملة ومترابطة لحماية وضمان جملة الحقوق الأساسية للفرد والشعوب، فهي تسمى بـ«الشرعة الدولية لحقوق الإنسان». والمسألة المركزية في هذه المنظومة أنها تقوم على «قاعدة الحق في استقرار الإنسان في إطار حياته وحقه في البقاء في بلده ومغادرته والعودة إليه، وان حق العودة إلى الوطن يعتبر حقا طبيعيا لصيقًا ومطلقًا لا يمكن تجاوزه أو وقفه أو انتهاكه أو نكرانه، حتى في حالات الطوارئ والاحتلال»[1]، وبالنسبة لأي سلطة احتلال فقد نصت هذه المنظومة على «إلزام السلطة المحتلة، إضافة إلى التزاماتها المنصوص عليها في اتفاقيات لاهاي لعامي ١٨٩٧و١٩٠٧ واتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ وملحقيها عام ١٩٧٧ ، تلتزم وتتقيد أيضًا بالمبادئ والقواعد الواردة في الاتفاقيات الدولية لحماية وضمان حقوق الإنسان، وفي حال مخالفة ذلك، ينبري القانون الدولي الجزائي ليفرض عقوبات على سلطات الدولة المنتهكة لها»[2].

من جانب آخر فإن نصوص منظومة القانون الدولي تتوافق في جوهرها مع نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨ ،الذي أكدت المادة الثالثة عشر منه

(1)د.كمال قبعة حق عودة اللاجئين الفلسطينيين والقانون الدولي الأيام (رام الله) ،٢٩/ ٥/ ١٩٩٧.
(2)المصدرنفسه .

على أن:

«لكل فرد الحق في مغادرة أي بلد ،بما في ذلك بلده ،وفي العودة إليه» . وجاء الإعلان العالمي الثاني مؤكدا على هذه النصوص في المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان الذي انعقد بين ١٤-٢٥/ ٧/ ١٩٩٣ في جنيف .

أما الميثاق الدولي بشأن الحقوق المدنية والسياسية لسنة ١٩٦٦ ، والذي وقعته «إسرائيل» ، فانه يستمد سلطته من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، بل وتتطابق نصوصه مع العديد من نصوص ذلك الإعلان فيما يتعلق بحقوق الفرد في مغادرة وطنه أو العودة إليه أو التنقل بكل حرية ... انخ . وتشكل اتفاقية جنيف الرابعة في ١٢آب/ أغسطس١٩٤٩ ركنًا أساسيًا مهمًا في هذا السياق، إذ أنها «عالجت في مادتها (٤٩) ، قضية ابعاد وترحيل المواطنين عن ديارهم وأوطانهم إبان الحروب، أو الاحتلال، واعتبرت المادة (١٤٧) من الاتفاقية الرابعة أن أعمال الأبعاد والترحيل، تشكل خروقا جسيمة لأحكام المادة (٤٩) ، وجاء البروتوكول الإضافي الأول لعام ١٩٧٧ ، ليؤكد في الفقرة الرابعة (أ) من المادة(٨٥) على الانتهاكات الجسيمة، معتبرا أن الأبعاد والترحيل وحرمان الشخص من العودة لدياره ووطنه، أحد تلك الانتهاكات ومعتبرًا إياها بمثابة جرائم حرب»[1].

ب- قرارات الأمم المتحدة الخاصة باللاجئين وحق العودة وتقرير المصير:

١- قرار ١٩٤ بتاريخ ١١/ ١٢/ ١٩٤٩ ويعتبر من أهم القرارات الخاصة بحق العودة للاجئين الفلسطينيين، بل انه يمثل حجر الزاوية بالنسبة للحقوق الفلسطينية بارتباطها بقرارات الأمم المتحدة، وقد أكد على وجوب السماح بالعودة في اقرب وقت ممكن للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم

(1)المصدر نفسه .

ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم .

ومن الجدير بالذكر هنا، أن (إسرائيل) تدرك الأهمية المنشئة للقرار ١٩٤ وكذلك الالتزامات الدولية الناشئة عنه ولهذا فإنها لم تقم بإلغاء حق اللاجئين الفلسطينيين في أملاكهم داخل «إسرائيل»، بل وضعت لها إطارا قانونيًا خاصًا بها، تطور هذا الإطار القانوني، عندما أقرت الكنيست «قانون المناطق المتروكة لعام ١٩٤٨» الذي جرى تعديله بـ«أنظمة طوارئ بشأن أملاك الغائبين في ١٢/ كانون الأول/ ١٩٤٨» ، والتي جرى تعديلها بـ«قانون أملاك الغائبين لعام ١٩٥٠». وفحوى هذه القوانين، أنها وضعت أملاك اللاجئين الفلسطينيين تحت «إدارة» الحكومة الإسرائيلية، التي أنشأت لذلك «دائرة حارس أملاك الغائبين» . وما يزال هذا الإطار القانوني قائما حتى هذه اللحظة[1].

من ناحية ثانية فإن هذا القرار (١٩٤) يستمد أهميته من كونه «القرار الوحيد الذي يُعرِّف حقوق اللاجئين الفلسطينيين بصورة جماعية ويطالب بحقهم في العودة كمجموعة قومية، وقد أضعف الفلسطينيون حجتهم بالمطالبة بتطبيق حق العودة من خلال قبولهم بصيغة مدريد (وأوسلو فيما بعد) لمحادثات السلام، إذ أن هذه الصيغة تستثني الأمم المتحدة التي لم تعد قراراتها هي التي توفر الهيكلية والمظلة والتنظيم لحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين»[2].

٢- كافة القرارات المؤكدة على قرار ١٩٤ التي تقضي بوجوب عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم مثل : قرار ٣٠٢ تاريخ٨/ ١٢/ ١٩٤٩ -قرار ٣٩٤ تاريخ ١٤/ ١٢/ ١٩٥٠ -قرار ٧٢٠ تاريخ ١٧/ ١١/ ١٩٥٣ -قرار ٨١٨ تاريخ

(1)المصدر نفسه .

(2)إيليا زريق،اللاجؤون وحق العودة، مجلة الدراسات الفلسطينية(بيروت) عدد ١٩،صيف ١٩٩٤،ص٦٨.

٤/ ١/ ١٩٥٤ -قرار ٩١٦ تاريخ ١٢/ ١/ ١٩٥٥ - قرار ١٠١٨ تاريخ ٢٨/ ٢/ ١٩٥٧ -قرار ١٣٥١ تاريخ ١٢/ ١٢/ ١٩٥٨ ... الخ .

٣- قرار التقسيم رقم ١٨١ بتاريخ ٢٩/ ١١/ ١٩٤٧ :وهو القرار الأكثر أهمية وخطورة من كافة القرارات الدولية من الناحية السياسية، لأنه يتناول موضوع الأرض والسكان في آن ، وأن التراجع أو التنازل عن جوهر هذا القرار هو بمثابة التنازل عن السيادة القانونية والحق التاريخي بشكل أو بآخر، بما يفتح الباب نحو اكتساب العدو الإسرائيلي لشكل من أشكال السيادة القانونية والحقوق التاريخية في فلسطين بما يتناقض مع كل حقائق التاريخ من جهة وبما يعزز السيادة السياسية «لإسرائيل» ،التي حققتها بوسائل القوة والإكراه بعيدًا عن كل مصادر الشرعية من جهة أخرى .

٤- بروتوكول لوزان في ١٢/ ٥/ ١٩٤٩ الذي تضمن اعتراف «إسرائيل» بحق الفلسطينيين بالعودة وتعهدها بتطبيق قرار التقسيم، وهما الشروط التي قبلت بموجبها «إسرائيل» عضواً في الأمم المتحدة .

٥- قرار رقم ٢٣٧ بتاريخ ١٤/ ٦/ ١٩٦٧ بخصوص حق العودة للنازحين .

٦- قرار ٢٤٢ بتاريخ ٢٢/ ١١/ ١٩٦٧ .

٧- قرار ٣٣٨ بتاريخ ٢١/ ١٠/ ١٩٧٣ .

٨- قرار الجمعية العمومية رقم ٢٢٥٢ بتاريخ ٤/ ٧/ ١٩٦٧ حول إعادة تأكيد ضرورة احترام حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، وقرار ٢٣٤١ بتاريخ ١٩/ ١٢/ ١٩٦٧ حول الموضوع نفسه.

٩- قرارات الجمعية العمومية ومجلس الأمن بالنسبة للقدس :قرار رقم ٢٢٥٤ بتاريخ ١٤/ ٧/ ١٩٦٧ -قرار رقم ٣٢٥٣ بتاريخ ٤/ ٧/ ١٩٦٧ -قرار رقم ٢٥٠ بتاريخ ٢٧/ ٤/ ١٩٦٨ -قرار رقم ٢٥١ بتاريخ ٢٠/ ٥/ ١٩٦٨ - قرار رقم ٢٥٢

تاريخ ٢١/ ٥/ ١٩٦٨ - قرار رقم ٢٦٧ تاريخ ٣/ ٧/ ١٩٦٩ - قرار رقم ٢٧١ تاريخ ١٥/ ٩/ ١٩٦٩ - قرار رقم ٢٩٨ تاريخ ٢٥/ ٧/ ١٩٧١ .

١٠- قرار الجمعية العمومية رقم ٢٧٨٧ بتاريخ ٦/ ١٢/ ١٩٧١ الذي أكد على شرعية نضال الشعوب في سبيل تقرير المصير والتحرر من الاستعمار والتسلط والاستعباد الأجنبي بما في ذلك شعب فلسطين .

١١- القرار التاريخي للأمم المتحدة رقم ٣٢٣٦ بتاريخ ٢٢/ ١١/ ١٩٧٤ الذي أكد على الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني ومن ضمنها :-

أ- حق تقرير المصير دون تدخل خارجي .

ب- حق الشعب الفلسطيني في الاستقلال والسيادة الوطنية .

ج- حق الفلسطينيين الثابت في العودة إلى ديارهم ،وتدعوا الجمعية العامة الى إعادتهم إليها .

د- تعترف الجمعية العامة بأن الشعب الفلسطيني هو طرف أساسي في تحقيق سلام عادل وثابت في الشرق الأوسط .

هـ- تعترف بحق الشعب الفلسطيني في إعادة حقوقه بجميع الوسائل طبقا لاهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

و- تدعو جميع الدول في العالم إلى زيادة مساعدتها للشعب الفلسطيني في كفاحه من أجل استرداد حقوقه المشروعة .

ز- قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، وضم ممثلي منظمة التحرير الفلسطينية إلى عضويتها على اعتبار أنها عضو مراقب، وكذلك تقر الجمعية العامة بحق م.ت.ف .الاشتراك في جميع مؤسسات الأمم المتحدة ومؤتمراتها الدولية ... وقد صدر هذا القرار بأغلبية (٩٠) ضد (١٧) وامتناع (١٩) دولة عن التصويت .

١٢- القرار رقم ٣٣٧٦ بتاريخ ١٠/ ١١/ ١٩٧٥ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، بإنشاء اللجنة الدولية المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف .

١٣- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (٣٠٨٩) (د-٢٨) بتاريخ ٧/ ١٢/ ١٩٧٣ الذي أكد على «الحق الثابت في العودة للاجئين العرب الفلسطينيين، وتمتعهم بحقهم في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم» ، كأساس «لا غنى عنه من أجل تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين ولممارسة شعب فلسطين حقه في تقرير المصير». وتعليقا على هذا القرار، يشير د.حنا عيسى، أستاذ القانون الدولي، إلى النقاط المهمة التالية[1]:

أ-«إن القرار جاء تفسيرا من الجمعية لقرار مجلس الأمن ٢٤٢ الذي نص على تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين دون أن يذكر أو يحدد أساسا لتلك التسوية»

ب-«إن الإشارة إلى حق اللاجئين في العودة (حسب القرار ٣٠٨٩ أعلاه) جاءت مطلقة لتشمل الوطن الفلسطيني بكاملة، ما احتل منه قبل العام ١٩٦٧ وبعده، وتسري على جميع اللاجئين الفلسطينيين بدون استثناء أو شروط مسبقة» .

ج-«إن القرار (المذكور أعلاه) اعتبر العودة شرطًا مسبقًا لا بد من تحقيقه ليتمكن الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير مصيره» ، وهنا برزت لأول مرة الإشارة الهامة -في وثائق الأمم المتحدة- «إلى أن حق العودة هو حق للشعب الفلسطيني بمثل ما هو للفلسطينيين كأفراد» .

٤. مؤشرات التراجع العربي والدولي بالنسبة للحقوق الفلسطينية

لا شك أن الاتفاقات العربية / الفلسطينية المعقودة مع العدو الإسرائيلي في إطار

(1) د.حنا عيسى، هيئة الأمم المتحدة وحق العودة، المسار، (رام الله) ، أول آب/ أغسطس ٢٠٠١، ص١٥.

ما يسمى بـ«عملية السلام» قد أسهمت في تراجع التأييد الدولي للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني كما أقرته مؤسسات الأمم المتحدة وذلك عبر محورين:

الأول : يتمثل في الاعتراف العربي الرسمي المتزايد بالوجود الإسرائيلي «ككيان سياسي بات يمتلك قدرا كبيرا من الشرعية» يضاف إلى وجوده كأمر واقع ، سواء عبر ما يسمى بـ« المبادرة العربية» قمة بيروت ٢٠٠٢، أو في قمة الرياض وصولاً إلى قمة دمشق آذار ٢٠٠٨ التي قدمت تنازلات سياسية إضافية مهدت الطريق العربي الرسمي للتطبيع والاعتراف بدولة العدو الإسرائيلي، وفي هذا الجانب لا يمكن القفز عن القيادة الفلسطينية الرسمية، في م . ت . ف . التي أكدت – انسجاماً مع مصالحها الطبقية – قبولها بالاتفاقات الدولية والعربية والإسرائيلية وفق ما نص عليه أوسلو وما تلاه من اتفاقات وصولاً إلى «بيان مكة» وأنا بوليس تحت وطأة الانقسام الراهن بين طرفي الصراع فتح وحماس، مما «أضعف الموقف الفلسطيني في المطالبة بتطبيق حقوقه المشروعة بالنسبة للحل المرحلي أو الدولة المستقلة عموما ، حق العودة بصورة أساسية.

الثاني: تزايد احتمالات التراجع عن القرارات الدولية التي تؤكد على الحقوق التاريخية المشروعة للشعب الفلسطيني ،وبشكل خاص قراري ١٨١و١٩٤ بسبب تعمق أشكال الإذعان والتبعية والهبوط السياسي العربي والفلسطيني الرسميين . ولا نستبعد في ظل المتغيرات الدولية الحالية التي عززت هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على مقدرات العالم بصورة متوحشة في مرحلة العولمة الراهنة ،تفكيراً جديا بإعادة النظر في هذه القرارات تمهيدا لإلغائها، تحت غطاء اتفاقات كامب ديفيد التي أقرت الاعتراف بوجود «إسرائيل» ، ووادي عربة التي أسقطت من حسابها حق اللاجئين في العودة واعترفت بالسيادة الكاملة «لإسرائيل» على كل الأراضي الفلسطينية ،ثم أوسلو التي أحالت قضية اللاجئين إلى المفاوضات متعددة

الأطراف والى مفاوضات الحل النهائي وصولًا إلى «خارطة الطريق» و«خطة شارون/ أولمرت» وتوصيات «أنا بوليس» مؤخراً، ذلك أن استمرار خضوع النظام العربي الرسمي للسياسات الأمريكية حاليًا سيدفع نحو تسهيل هذه المهمة وقد بات من الممكن حصر عدد من الخطوات[1] في هذا الاتجاه :

١- امتناع الولايات المتحدة في الأعوام الأخيرة عن التصويت على القرار ١٩٤ في الجمعية العامة منذ عام ١٩٩٥ (منذ عام ١٩٤٩ حتى ١٩٩٤ كانت الولايات المتحدة تعطي موافقتها السنوية على القرار و«إسرائيل» تمتنع) وكذلك الأمر المتوقع بالنسبة لموقفها من قرار ٢٣٧ الخاص بعودة النازحين .

٢- قيام «إسرائيل» -ومنذ عام ١٩٩٥- بالتصويت ضد قرار ١٩٤ بعد ان كانت تكتفي بالامتناع طوال السنوات السابقة .

٣- الإعلان عن ما يسمى «برنامج تطبيق السلام»، وبميزانيات خاصة مفصولة عن ميزانية الوكالة .

٤- التمهيد لإنهاء خدمات وكالة الغوث في ضوء المخططات الدولية لتحويل الوكالة الى «وكالة إقليمية» تمولها الدول العربية كمدخل لنزع البعد الدولي من قضية اللاجئين، وتحويلها إلى مسألة أو قضية عربية إقليمية داخلية، ومن المفيد الإشارة إلى ملاحظة مهمة في هذا الصدد تتعلق بخلو تقارير المفوض العام للوكالة خلال السنوات الأخيرة، من أية إشارة إلى قرارات الأمم المتحدة.

٥- تغيير تسمية مدير شؤون الوكالة في الأردن إلى مدير عمليات الوكالة في الأردن ،وهذا يرتبط مباشرة بالتوطين، عبر مشاريع التطوير الحضري والتمليك تمهيدا لإلغاء مخيمات اللاجئين في الأردن .

٦- إن الحكومة الأردنية بعد التوقيع على اتفاق وادي عربة ،تعتبر أن ملف

(1) علي فيصل، اللاجئون الفلسطينيون ووكالة الغوث، دار التقدم العربي، بيروت، ١٩٩٦.

اللاجئين المقيمين على أرض الأردن بحكم المغلق ولن يعاد فتحه لاحقًا بينها وبين «إسرائيل» .

٧-البرامج الأمريكية / الإسرائيلية التي تدعو إلى إلغاء مخيمات اللاجئين نهائيًا ودمجهم في بلدان اللجوء .

٨- إن كل المخططات الحالية الخاصة باللاجئين الفلسطينيين تندرج في إطار شروط اتفاقات «السلام» بعيدا عن قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بقضيتهم .

أخيرا نسأل ؟ هل نكتفي بعد مرور اثنين ستين عامًا على نكبة فلسطين واغتصاب الوطن وفقدان السيادة، بالمهرجانات الشكلية، أم إنه لا بد من الإحساس العالي بالمسؤولية الوطنية والقومية وما تحتاجه من استنهاض حركات التحرر الوطني والديمقراطي في فلسطين والوطن العربي، لتفعيل نضالها للخروج من هذا الواقع المهزوم، ولتوفير المقومات المادية للمؤسسات والأطر العملية -وهو أمر ممكن- التي تنبري للدفاع عن حقوق اللاجئين والشعب الفلسطيني استنادا إلى الحق التاريخي والسيادة القانونية من جهة والحقوق المشروعة التي نصت عليها مقررات الأمم المتحدة من جهة أخرى، تمهيدا للتوصل إلى حلول عملية تعزز هذه القواعد والأسس بالرغم من كل عوامل التراجع الدولي والعربي الرسمي في هذه المرحلة.

وفي هذا السياق، نقدم فيما يلي عددًا من **الأفكار المقترحة:**

أولا : تفعيل دور مؤسسات م.ت.ف. ، التشريعية والتنفيذية، عبر المشاركة الديمقراطية الحقيقية الجادة لكافة الفصائل والقوى الوطنية والإسلامية، وفي مقدمتها القوى الرافضة لاعتراف م.ت.ف . بإسرائيل، لكي تستعيد المنظمة دورها الوطني المرتبط بالرؤية القومية، كرمز وهوية لشعبنا، وذلك على قاعدة ان تظل م.ت.ف . المرجعية الوطنية والممثل الشرعي الوحيد لشعبنا، المعبر عن قضاياه الوطنية عموما وقضايا اللاجئين بوجه خاص، بغض النظر عن وجودهم القانوني

أو الجغرافي في هذا البلد العربي أو الأجنبي، وبغض النظر عن أية أوضاع قانونية أو سياسية تشكلت بعد النكبة الأولى ١٩٤٨ ، ذلك لان قضية اللاجئين الفلسطينيين ليست قضية أفراد يعبر كل منهم عن رؤيته أو موقفه الخاص بل هي أيضا، وبالدرجة الأولى قضية يعبر عنها اللاجئون أنفسهم ككتلة مجتمعية وسياسية، عبر تجمعاتهم ومؤتمراتهم الشعبية ولجانهم الوطنية المنتخبة بصورة ديمقراطية تضمن مشاركة اللاجئين في الوطن وأقطار اللجوء في كل ما يتعلق بقضيتهم وبما يؤكد بشكل دائم وفعال على دورهم، كعنصر وإطار سياسي وأساسي ملموس، وليس بأية صفة رمزية أخرى، وذلك تثبيتا لقاعدة يدركها العدو الإسرائيلي والقوى الإمبريالية المساندة له، الولايات المتحدة وأوروبا قبل غيره ، **وتتلخص هذه القاعدة في أنه ليس هناك أية إمكانية لحل عادل ومتوازن لقضية اللاجئين بدون حسم الصراع مع العدو الإسرائيلي، بما يؤدي إلى قيام الدولة العربية الديمقراطية العلمانية على أرض فلسطين على أنقاض دولة العدو الصهيوني.**

ثانيا : الإعداد الجدي لوضع الدراسات الموضوعية العلمية التي تتناول الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتعليمية والقانونية للاجئين الفلسطينيين في أقطار اللجوء، في ضوء موقعهم وارتباطهم بالواقع الاقتصادي الاجتماعي الذي يقيمون فيه، بكل متغيراته وخصوصياته المتباينة وفق أنماط التطور الاجتماعي والخارطة الطبقية في البلدان العربية بصورة خاصة، ومعرفة مدى تأثير وانعكاسات هذا الواقع على دور اللاجئين وفعاليتهم السياسية ارتباطا بالقضايا القومية عموما، وبالهوية الوطنية الفلسطينية وحق العودة بشكل خاص، دون القفز عن أهمية مشاركتهم في النشاط السياسي والمطلبي الديمقراطي في مجتمعات اللجوء العربية عبر الأحزاب والتجمعات السياسية فيها، تأكيدا لخصوصيتهم السياسية من ناحية والنضال الديمقراطي من اجل تحسين أوضاعهم

الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من ناحيةأخرى، وبما يوفر إمكانية التحاقهم التنظيمات والأطر النقابية والتجمعات الديمقراطية للإسهام بدورهم في مواجهة المخططات الأمريكية الصهيونية وتفريعاتها الإقليمية والعربية الرسمية الهادفة إلى تصفية قضية اللاجئين عبر توطينهم في أقطاراللجوء تحت غطاء إعادة تأهيلهم ورفع مستوى معيشتهم وتعويضهم ... الخ، خاصة وأن المدخل الاقتصادي كان وما يزال بمثابة الذريعة أو الشكل الرئيسي لهذه المخططات منذ أن بدأ الإعلان عنها بعد النكبة إلى اليوم، وفي هذا السياق يشير د.محمد خالد الأزعر إلى « إن المدخل الاقتصادي للتعاون الإقليمي، وغيره من المداخل، لاستئصال قضية اللاجئين الفلسطينيين، لم يكن يوما صناعة إسرائيلية بحتة ، بل كان منذ ولادة القضية، إنتاجا إسرائيليا غربيا مشتركا وفي هذه الزاوية يتبوء الدور الأمريكي مكانة متميزة»[1]، ومن هذه المشروعات: «خطة »جورج ماك جي» لحل مشكلة اللاجئين المقدمة إلى وزير الخارجية الأمريكي في ابريل ١٩٩٩ ، ومشروع الحل الوارد في المذكرة الأمريكية إلى الدول العربية و«إسرائيل» في لوزان في آب / أغسطس ١٩٤٩ ، ومشروع بعثة «جوردن كلاب» في ديسمبر/ كانون الأول ١٩٤٩ ، ومشروع «جونستون» بين عامي ١٩٥٣ و ١٩٥٥ وبيان «دلاس» في أغسطس ١٩٥٥ ، ومشروع «أيزنهاور» في كانون الثاني / يناير ١٩٥٧ وآب / أغسطس ١٩٥٨ ، ومشروع «جوزيف جونسون» في آب / أغسطس ١٩٦١»[2]. إن الإيجاز حول أمثلة من هذه المشاريع، قد يكون مفيدا في استخلاص بعض الدلالات، فقد «جاء في خطة «جورج ماك جي: «المطلوب هو دمج اللاجئين في هياكل سياسية واقتصادية في الشرق الأوسط، على أساس العمل وليس الغوث، ولذلك يجب أن

(1) د.محمد خالد الأزعر ، **الترتيبات الإقليمية لتسوية قضية اللاجئين الفلسطينيين**، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة، ١٩٩٨، ص٤٢٨.

(2) المصدر نفسه، ص٤٣١.

تقبل «إسرائيل» ٢٠٠ ألف لاجئ .

كشرط مسبق لنجاح هذا المخطط، وبالمقابل تقبل الدول العربية ٥٠٠ ألف لاجئ (باعتبار أن التقدير الأمريكي لعدد اللاجئين أنذاك عام ١٩٤٩ كان ٧٠٠ ألف) مقابل رفع القدرة الإنتاجية للأرض، وتنمية صناعات جديدة، وتحسين وسائل النقل ورفع القدرة الاقتصادية لبلدان المنطقة، وقد قدرت التكلفة الإجمالية لهذا المشروع بنحو ٢٥٠ مليون دولار، تساهم الولايات المتحدة بأكثر من ٥٠٪ منها»[1]. وبالنسبة لمشروع بعثة «كلاب» فقد «رفعت تقريرين إلى لجنة التوفيق الدولية (بتاريخ ٦ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٤٩ و ٢٨ ديسمبر / كانون الأول ١٩٤٩) ، ركز كلاهما على الأبعاد الاقتصادية الإقليمية التي يمكن حل قضية اللاجئين في إطارها، وضرورة تأمين عمل اللاجئين بدل إغاثتهم . أما مشروع «جونستون» فقد استهدف معالجة قضية اللاجئين الفلسطينيين كسبيل لمعالجة القضية الفلسطينية برمتها، عن طريق تعاون الدول العربية و«إسرائيل» في استثمار مياه نهر الأردن استثمارا مشتركا ... عبر التعاون بين الدول ذات العلاقة بما يؤدي الى تحقيق أهداف التأهيل والتوطين للاجئين الفلسطينيين»[2]. والمعروف أن كافة هذه المشاريع طواها النسيان في حينه ولم يكتب لها النجاح طوال المرحلة التاريخية الماضية حتى توقيع وثيقة «إعلان المبادئ» في أوسلو أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣ ، حيث برز الحديث مجددًا عن مشاريع «حلول» مقترحة لقضية اللاجئين الفلسطينيين ضمن آليات «أوسلو» وغيرها بالرغم من رفض الشعب الفلسطيني وقواه الوطنية لهذه المشاريع، وتمسكه المطلق بثوابته الوطنية وفي مقدمتها حقه في العودة والسيادة الكاملة على أرض وطنه، باعتبارهما (اللاجئين والأرض) جوهر الصراع العربي-

(1) المصدر نفسه ، ص٤٣٢.

(2) المصدر نفسه ، الصفحة نفسها .

التصهيوني والقضية الفلسطينية . ومن بين هذه المشاريع المقترحة ما نشرته الباحثة الأمريكية «دونا آرزت Donna Arzt» في كتابها الصادر عن «مجلس العلاقات الخارجية-بنيويورك» عام ١٩٩٧ بعنوان «من لاجئين إلى مواطنين: الفلسطينيون ونهاية الصراع العربي-الإسرائيلي» ، ويهدف هذا الكتاب كما يقول د.سليم تماري «تقديم خطة شاملة وقابلة للتطبيق لحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين -وهذا ما تعتبره المؤلفة المسألة الجوهرية والعنصر الأكثر استثارة في الصراع العربي-الإسرائيلي، وهي خطة تستند إلى صفقة شاملة تتنازل فيها الأطراف كافة . وترتكز الصفقة المقترحة على مبدأ إعادة توطين اللاجئين (بمناطق حكم السلطة الفلسطينية) ، واستيعابهم (في الدول المضيفة حاليا)، وتوطينهم (بدول أخرى كالعراق واسكندنافيا)»[1]، وذلك وفق البرنامج الذي اقترحته المؤلفة، لحل لا يضمن حقوق اللاجئين، لكنه معروض لحل مشكلة وضعهم كلاجئين في إطار الفرص السياسية الحالية في الشرق الأوسط . لذا تقترح المؤلفة ما يلي[2]:

١- منح الفلسطينيين جنسية مزدوجة، من قبل السلطة الفلسطينية والدول المضيفة .

٢- استيعاب «إسرائيل» ل٧٥٠٠٠ لاجئ، وكذلك لبنان، وتطرح على عدة دول كوتا استيعاب بحسب قدرتها ومدى جاذبيتها للاجئين، وفي كل الأحوال، يصبح اللاجئون مواطنين دائمين كاملين (أي ليسوا مقيمين) في الدول المعنية .

٣- يتلقى اللاجئون الذين تمت إعادة توطينهم مساعدات ومخصصات مالية لإعادة تأهيلهم ومساعدتهم على «تطبيع» حياتهم.

٤- تأسيس صندوق تعويض «في حدود عشرات الملايين من الدولارات

(1) سليم تماري ، عرض كتاب دونا آرزت، مجلة الدراسات الفلسطينية ، عدد ٣٩، ص٢١٧.

(2) المصدر نفسه ، ص٢١٨.

الأمريكية بمشاركة سعودية وكويتية كثيفة لتغطية نفقات المطالبات النهائية بالممتلكات المفقودة» .

باختصار، وكما يرى بحق د.سليم تماري، فإن المؤلفة –عبر اقتراحاتها– «تتبنى جدولاً صهيونيًا من حيث الجوهر لحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين المرتكز أساسا على إعادة التوطين والتعويض من جهة، ومساعدة «إسرائيل» في الهروب من مواجهة مسئولياتها التاريخية تجاه مشكلة اللاجئين»[1] .

إن كل ما استعرضناه من مشاريع –وغيرها الكثير– الهادفة الى شطب القضية الوطنية وإلغاء حق العودة تحت ستار التوطين، لم تكن سوى محاولات استهدفت ولا تزال تكريس الوجود الصهيوني حماية للمصالح الرأسمالية الغربية في بلادنا، وهي محاولات لم تصمد أمام الرفض الشعبي الفلسطيني والعربي المقاوم لكل هذه المشاريع طوال الاثنين الستين عامًا الماضية، ولكن حالة الهبوط السياسي الراهن التي أصابت النظام الفلسطيني والعربي الرسمي، وتعمق تبعيته وارتهانه للشروط الأمريكية / الإسرائيلية في نظام العولمة الراهن، سيدفع نحو المزيد من الهبوط والتراجع السياسي، وهو أمر يستوجب المبادرة إلى تشكيل إطار سياسي للاجئين الفلسطينيين، من الأحزاب والفصائل الوطنية والإسلامية والشخصيات والفعاليات الوطنية، كإطار رئيسي من أطر ومؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية وفق ما أشرنا إليه أعلاه .

ثالثا: البدء بتأسيس «الجمعية العربية -الدولية» للدفاع عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين والعمل على تحقيق أهدافهم في العودة حسب قرارات الشرعية الدولية، وفي هذا السياق نقترح البدء بالخطوة الأولى عبر إعادة الروح لإحياء وتفعيل «مؤتمر المشرفين على شؤون اللاجئين الفلسطينيين» الذي أقرته الجامعة

(1) المصدر نفسه، ص ٢٢٠.

العربية في ٣١/ ٣/ ١٩٦٤ بقرارها رقم ١٩٤٦ ،وذلك كبداية نحو إعطاء هذا المؤتمر بعدًا عالميًا، وفي هذا الجانب، فإنني أتوجه إلى كافة الفصائل والأحزاب والقوى الفلسطينية، وأطالبها بضرورة مراجعة دورها – بصورة نقدية ذاتية صارمة- الذي كان وما زال قاصراً على الشعارات العامة أو تشكيل اللجان النخبوية غير الفعالة والبعيدة عن معايشة اللاجئ الفلسطيني بكل آماله وآلامه ومعاناته، بحيث تكون هذه المراجعة مدخلاً جدياً في تحديد أوجه النشاط العملي الفعال حول حق اللاجئين في العودة، والسبل والآليات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية المطلوبة لهذه القضية التي تشكل جوهر الصراع مع العدو الإسرائيلي، وهذا يتطلب انخراط هذه الفصائل والأحزاب في كافة الجهود الرامية لتحقيق هدف العودة، طالما أن هذه الجهود لا تتناقض مع منطلقات ورؤية هذا الفصيل أو ذاك، لان في مثل هذا الانخراط، سيتمكن الجميع –عبر العمل والنشاط الجمعي في هذه القضية- من الإسهام في توفير مقومات التصدي للمشروع الصهيوني الامبريالي وأدواته في المنطقة، سواء على صعيد الرأي العام الشعبي الفلسطيني والعربي أو على صعيد القوى السياسية والمؤسسات المدنية الصديقة في أوروبا وبلدان العالم، كخطوات تعزز دور القوى والفصائل الفلسطينية في أوساط جماهير شعبنا عموماً وجماهير اللاجئين في الوطن وأقطار اللجوء خصوصاً، ضد أي شكل من أشكال الهبوط أو التفريط أو التطبيع أو التوطين، التي يحاول التحالف الصهيوني/ الأمريكي، عبر نفوذه المتزايد في بلداننا العربية، فرض تلك الأشكال في هذه اللحظة العربية الرسمية المهزومة في تاريخنا المعاصر.

رابعاً: العمل على إحالة موضوع اللاجئين الفلسطينيين إلى المفوضية العليا للاجئين باعتبارها هيئة دولية معنية حسب نظامها الداخلي الذي ينص على «حق العودة السياسية للاجئين إلى أوطانهم حتى ولو بالقوة» وذلك لا يعني مطلقا إلغاء

الدور الخدماتي والإنساني للوكالة وإفشال كل المحاولات الدولية الجارية لتحويلها إلى وكالة إقليمية تمولها الدول العربية كمدخل -كما يقول د.نافع الحسن- لنزع البعد الدولي عن قضية اللاجئين وتحويلها إلى قضية عربية إقليمية.

خامساً: أن تقوم القوى السياسية الفلسطينية بدراسة فكرة إصدار قانون العودة الذي يتيح للفلسطينيين حق العودة إلى الوطن، وفي هذا السياق ندعو الى دراسة وتقييم نتائج منح الجنسية للاجئين الفلسطينيين في البلدان العربية وآثارها الضارة على الهوية الوطنية من جهة، ومفهوم حق العودة من جهة أخرى .

سادساً: الدعوة إلى تشكيل اللجان الوطنية الفلسطينية المتخصصة - في إطار م.ت.ف. والفصائل الفلسطينية – للتصدي لطروحات المهزومين والخونة، ممن يوافقون على أن يستبدلوا حق العودة التعويض، الأمر الذي يتطلب من هذه القوى والفصائل – عبر اللجان المشار إليها – القيام بإعداد وتنفيذ عملية جرد إحصائي لأملاك شعبنا وموجوداته المنقولة وغير المنقولة، مع تقدير قيمة إنتاجية أراضي ومنشآت شعبنا (الزراعية والصناعية والتجارية، وغير ذلك) التي حرم منها طوال الاثنين والستين عاما الماضية والتي تصل الى ما يقرب من (١٥٠ مليار دولار) إجمالي الإنتاجية السنوية المتراكمة بدون احتساب الأرض والأملاك غير المنقولة التي لن تخضع للبيع أو المساومة أو التعويض تحت أي ظرف من الظروف، على أن تستند عملية احتساب الإنتاجية إلى كافة المعطيات والحقائق المادية الأساسية التي نذكر منها هنا على سبيل المثال ما يلي :

١ - الأملاك الخاصة باللاجئين العرب التي استولت عليها «إسرائيل» عام ١٩٤٨ والتي تتألف من العناصر الرئيسية التالية[1]:

أ- عدد كبير من المدن والقرى بكاملها وبكل ما فيها، فقد استولت «إسرائيل»

(١)كتن، مصدر سبق ذكره، ص٨٢/ ٨٣.

على مدن عربية خالصة هي يافا وعكا وحيفا والناصرة واللد والرملة وبئر السبع وبيسان والمجدل واسدود وبيت جبرين وشفاعمرو وطبريا وصفد والقدس الغربية، بالإضافة إلى أكثر من ثمانماية قرية، بمساحة إجمالية تصل إلى ١٧,٢ مليون دونم[1] تمثل مجموع لراضي الفلسطينيين الذين طردوا عام ١٩٤٨، علاوة على (٧٣٥) ألف دونم قامت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، بمصادرتها خلال الفترة من عام ١٩٤٩-٢٠٠٠ ، وقد قامت «إسرائيل» بالاستيلاء على جميع محتويات هذه المدن والقرى من الأثاث واللوازم المنزلية والمعدات الصناعية والزراعية والبضائع وكافة الممتلكات المنقولة. وفي هذا السياق فقد بقيت حتى اللحظة «سجلات الحارس» على أموال الغائبين سرية، وكذلك الأمر بالنسبة لجلسات الكنيست التي انعقدت لمناقشة ممتلكات اللاجئين، فقد كانت جلسات سرية ومغلقة، وقد حاولت الأمم المتحدة مرارا عبر لجانها الحصول على البيانات الكافية عن أملاك العرب، ولكن تلك المحاولات باءت جميعها بالفشل لأن «إسرائيل» رفضت الاستجابة لطلبات الأمم المتحدة في هذا الجانب .

ب- استولت «إسرائيل» على الأراضي الواقعة خارج نطاق المدن وشملت الأراضي الزراعية ومساحتها (٦٧٠٥٥٦٨ دونما) والأراضي المزروعة بالأشجار الحمضية ومساحتها (١٣٥٣٦٨ دونما) والأراضي المزروعة زيتونًا وموزًا وغير ذلك من الأشجار ومساحتها (١٠٥٤٠٦٥ دونما) ومساحات كبيرة من المراعي ، حسب احصائية ملكية الأراضي التي أعدتها حكومة فلسطين الانتدابية قبل عام ١٩٤٨.

ج- أموال تجارية وصناعية تشمل حقوقا وموجودات وسلعا ومعدات لعشرات الآلاف من الأفراد وشركات الأموال وشركات الأشخاص والمنشآت الصناعية والتجارية والمعامل والمطاحن والمشاغل .

(١) سلمان أبو ستة-خارطة فلسطين، وزارة الإعلام، الكويت، الطبعة الثانية، ايار/ مايو ٢٠٠٠ .

د- منقولات وأموال وأمتعة شخصية : ويمثل هذا البند الممتلكات المنقولة والأموال الشخصية لمليون شخص تقريبًا بما في ذلك نهب نقودهم ومصوَّغاتهم وغير ذلك من الأثاث والسجاد والتحف .

٢- إجمالي القيمة التجارية لممتلكات العرب التي قام بتقديرها «ستيفن بن روز -رئيس الجامعة الأمريكية في بيروت عام ١٩٥٤» في حدود ثلاثة مليارات جينه استرليني .

٣- المنتجات الزراعية العائدة الى العرب الفلسطينيين، كعنصر أساسي، والتي بلغت قيمتها عام ١٩٤٤ (٣٠ مليون دولار) ، إلى جانب احتساب عنصر المنتجات الصناعية والخدمات والتجارة والقطاعات المالية والإنتاجية الأخرى (ويمكن الاستناد في هذا الجانب إلى كتاب «الدخل القومي في فلسطين The National Income Of Palestine» الصادر عن حكومة فلسطين عام ١٩٤٤ ، كما يمكن الاستناد إلى تقديرات «مكتب اللاجئين في الأمم المتحدة» للعقارات العربية في فلسطين ، والى جانب ذلك مطالبة الأمم المتحدة مجددا بمخاطبة «الحكومة الإسرائيلية» للكشف عن حقائق جلسات الكنيست السرية الخاصة بحصر ممتلكات اللاجئين الفلسطينيين).

إن مطالبتنا بتشكيل اللجان المتخصصة لعملية الجرد الإحصائي لأملاك شعبنا ، واحتساب إنتاجيته الإجمالية المتراكمة طوال المرحلة التاريخية الماضية تستهدف مواجهة هيئة الأمم المتحدة عموما والولايات المتحدة وبريطانيا و«إسرائيل» والدول الأوروبية خصوصا بالأرقام والإحصاءات الموضوعية وحقائقها الصارخة للمطالبة بالاستحقاقات المادية العائدة لشعبنا نتيجة الخسائر المباشرة وغير المباشرة الناجمة عن فقدانه لكل قدراته الإنتاجية نتيجة استيلاء العدو الإسرائيلي ونهبه للممتلكات الشعب الفلسطيني الذي يعتبر «أكبر سرقة جماعية حدثت في تاريخ

فلسطين» كما يقول بحق المحامي الفلسطيني المقدسي ، هنري كتن.

٥. معطيات وأرقام حول الشعب الفلسطيني واللاجئين الفلسطينيين في الوطن والشتات كما في ١/ ١/ ٢٠١٠ .

١- يقدر عدد أبناء الشعب الفلسطيني من المقيمين في فلسطين أو في أقطار اللجوء ، كما في ١/ ١/ ٢٠١٠ بحوالي (١١٤١٣٤١١) نسمة يتوزعون كما يلي:

٤٠٢٩٥٦٠	نسمة في الضفة والقطاع بنسبة ٣ , ٣٥٪.
١٥٦١٢٧٣(*)	(نسمة داخل «الخط الأخضر» -الأراضي المحتلة ١٩٤٨بنسبة ٧ , ١٣٪ (وبنسبة ٢٠٪ من إجمالي سكان دولة العدو الإسرائيلي).
٥٨٢٢٥٧٨	نسمة في أقطار اللجوء بنسبة ٥١٪.
١١٤١٣٤١١	الإجمالي

٢- بلغ مجموع الفلسطينيين في أقطار اللجوء في ١/ ١/ ٢٠١٠، (٥٨٢٢٥٧٨ نسمة) بنسبة ٥١٪ من مجموع الشعب الفلسطيني، في حين بلغ مجموع الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة والأرض المحتلة ٤٨، (٥٥٩٠٨٣٢ نسمة) بنسبة ٤٩٪ من مجموع الشعب الفلسطيني.

٣- يقدر عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين بالاستناد إلى تقديرات الأونروا كما في ١/ ١/ ٢٠١٠ ، نحو (٤٩٠٥٦١٧) نسمة، أي بنسبة ٤٣٪ من إجمالي الشعب الفلسطيني.

٤ - الفلسطينيون غير المسجلين في سجلات اللاجئين لدى وكالة الأمم المتحدة من فلسطينيي أقطار اللجوء يبلغ تعدادهم (٢٨٣٨٦٣٤) نسمة أي بنسبة ٩ , ٢٤٪

(*)موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية www.altawasul.net .

من مجموع أبناء الشعب الفلسطيني في الوطن وأقطار اللجوء موزعين كما يلي :

الفلسطينيين في أقطار اللجوء غير المسجلين في الأونروا (بالمليون)	
الدولة	العدد
الأردن	١٣٥٦٧١٧
باقي الدول العربية	٨٣٩١٨٢
الدول الأجنبية	٦٤٢٧٣٥
الإجمالي	٢٨٣٨٦٣٤

٥-تصل نسبة اللاجئين الفلسطينيين في الأردن إلى ٦ , ٤١٪ من مجموع اللاجئين المسجلين لدى وكالة الغوث مقابل ٩ , ٢٢٪ في قطاع غزة، و٣ , ١٦٪ في الضفة الغربية، ٢ , ٩٪ في لبنان، و١٠٪ في سوريا.

٦- نسبة اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في دول اللجوء تصل إلى ٨ , ٦٠٪ من مجموع اللاجئين المسجلين لدى وكالة الغوث التابعة للأمم المتحدة (الاونروا) . أما اللاجئين المقيمين في الضفة والقطاع فتبلغ نسبتهم ٢ , ٣٩٪ من مجموع اللاجئين المسجلين .

٧- يبلغ إجمالي عدد المخيمات المنظمة (٥٩) مخيما ، موزعة كما يلي : -

(١٢) مخيم في لبنان ، (١٠) مخيم في سوريا ، (١٠) مخيم في الأردن

(١٩) مخيم في الضفة الغربية ، (٨) مخيم في قطاع غزة .

٨-يقدر عدد اللاجئين (في ١/ ١/ ٢٠١٠) في قطاع غزة نحو (١١٢٢٧٧٨ لاجئ) ، أي بنسبة ٧٤٪ من مجموع سكان القطاع، كما ويقدر عدد اللاجئين في الضفة الغربية نحو (٧٩٨٨٩٤ لاجئ) أي بنسبة ٨ , ٣١٪ من مجموع سكان الضفة، أما نسبة اللاجئين في الضفة والقطاع إلى مجموع السكان فيهما فتبلغ

٤٧,٧٪. (انظر الجدول رقم ١).

٩- نسبة اللاجئين المقيمين داخل مخيمات قطاع غزة إلى إجمالي سكان القطاع تبلغ ٣٤٪، في حين تبلغ نسبة اللاجئين المقيمين داخل مخيمات الضفة الغربية ٨,٣٪ من مجموع سكان الضفة.

١٠- بالرغم من كل ما تعرض له أبناء شعبنا الفلسطيني من عمليات الإرهاب والتعذيب والقتل والمعاناة على يد الحركة الصهيونية والقوى الإمبريالية منذ بداية القرن العشرين حتى اليوم، إن كل هذه الممارسات العدوانية، المستمرة إلى يومنا هذا، في سياق الصراع التاريخي الوجودي مع العدو الصهيوني، لم تنجح في اقتلاع هذا الشعب من أرضه بالكامل، وفق المخططات التي رسمت لهذه الغاية، فبعد ٦٢ عاما على النكبة الأولى، تشير التقديرات إلى أن ما يقرب من ٧٠٪ من مجموع أبناء شعبنا هم من مواليد فلسطين، أي حوالي (٧,٧ مليون نسمة)، منهم (٤,٥) مليون نسمة يعيشون اليوم في مدن ومخيمات الضفة والقطاع، ومدن وقرى الأراضي المحتلة ١٩٤٨، بعكس الحال لدى العدو الصهيوني، إذ انه بالرغم من توفر كل وسائل الإغراء، فان مجموع الإسرائيليين المولودين في فلسطين المحتلة لا تتجاوز نسبتهم ٣٥٪ من الإسرائيليين كما في عام ٢٠٠٦، والباقي ونسبتهم (٦٥٪) وفدوا من بلدان أوروبية (خاصة من الاتحاد السوفيتي سابقا)، وبلدان عربية وأفريقية وآسيوية وغير ذلك من جنسيات متنوعة ومختلفة في أصولها وتاريخها وجنسها ولغتها وتطورها الحضاري. وهذه مفارقة تشير إلى العديد من العبر والدلالات والاستنتاجات الموضوعية التي تؤكد دون أدنى ريب أن لا مستقبل لهذه الدولة الوظيفية العنصرية القائمة كشكل من أشكال الاستعمار الاستيطاني في بلادنا المستند إلى دواعي القوة الغاشمة والاغتصاب، لحماية مصالح العولمة الرأسمالي في بلدان وطننا العربي، وهي دولة لا يمكن أن ترقى عبر هذا الدور الوظيفي لتصبح جزءًا

من نسيج هذه المنطقة العربية بأي شكل من الأشكال .

١١-حسب تقرير الجهاز المركزي للإحصاء -المشار إليه- بلغ متوسط حجم الأسرة الفلسطينية في الأردن حوالي ٦,٢ فرداً في حين بلغ ٥,٥ في سوريا و ٤,٩ في لبنان. أما بالنسبة لمتوسط حجم الأسرة الفلسطينية في الضفة الغربية فبلغ حوالي ٦,٥ فرداً في حين بلغ في قطاع غزة حوالي ٧ أفراد .

١٢- أما معدل الأمية -حسب تقرير الجهاز المركزي أعلاه- فقد بلغ في الأردن ٦,١٧٪ وفي سوريا ١٩٪ وفي لبنان ٩,٣٣٪ ، أما بالنسبة للأمية في الضفة والقطاع فقد بلغت للأفراد ١٥ سنة فأكثر ١,٧٪ عام ٢٠٠٥ ، وإذا أضفنا الأفراد دون الخامسة عشر فإن نسبة الأمية في قطاع غزة ترتفع إلى أكثر من ١٢٪ .

١٣- بالنسبة لظروف السكن، يشير التقرير، إلى أن متوسط عدد الأفراد للغرفة الواحدة في الوحدة السكنية لمخيمات الأراضي الفلسطينية قد بلغ (١,٩) فرداً للغرفة، أما بالنسبة للأسر التي تعيش في وحدات سكنية ذات كثافة سكانية مزدحمة (٣أفراد أو أكثر للغرفة الواحدة) فقد بلغت هذه النسبة في مخيمات الضفة الغربية ١٧٪، في حين بلغت النسبة في مخيمات قطاع غزة حوالي ٤,١٨ ٪. وفي هذا السياق فان الكثافة السكانية في قطاع غزة تبلغ ٣٨٨٠ فرداً لكل كيلو متر مربع من المساحة الإجمالية البالغة ٣٦٥ كم٢ ، أما إذا احتسبنا الكثافة السكانية ارتباطا بالمساحة المبنية فعلاً في القطاع والتي لا تتجاوز ٩٠ كيلو مترًا مربعًا فإن الكثافة ترتفع إلى (١٥٧٥٠) نسمة لكل كيلو متر مربع ، وهي من ضمن أعلى نسب الكثافة في العالم.

الجداول

جدول رقم (١)

مجموع أبناء الشعب الفلسطيني وتوزيعهم في الوطن
وأقطار اللجوء في ١/ ١/ ٢٠١٠

الدولة	عدد الفلسطينيين
الضفة الغربية	٢٥١٢١٣٧
قطاع غزة	١٥١٧٤٢٢
الأراضي المحتلة ١٩٤٨ (إسرائيل)	١٥٦١٢٧٣
الأردن	٣٣٩٥٧٨٣
لبنان	٤٥٤١٦٩
سوريا	٤٨٣٦٢٣
باقي الدول العربية	٨٤٦٢٦٨
أمريكا اللاتينية والشمالية وأوروبا ودول أخرى	٦٤٢٧٣٥
الإجمالي	١١٤١٣٤١١

- المصدر: موقع الأونروا www.un.org -ملف مخيمات اللاجئين كما في ٣١ديسمبر/ كانون الأول٢٠٠٧ .

قام الباحث بافتراض أن متوسط نسبة النمو السكاني ٣,٥٪ سنويًا حتى الوصول لبداية ٢٠١٠.

جدول رقم (٢)

اللاجئون الفلسطينيون المسجلون لدى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين كما في ١/ ١/ 2010

المنطقة	عدد اللاجئين داخل المخيمات	عدد اللاجئين خارج المخيمات	المجموع
الأردن	354006	1685060	2039066
لبنان	232928	228327	461255
سوريا	128958	354665	483623
الضفة الغربية	208357	590538	798895
قطاع غزة	515452	607326	1122778
المجموع	1439701	3465916	4905617

المصدر: موقع «الأونروا» www.un.org –ملف مخيمات اللاجئين كما في ٣١/ ديسمبر/ كانون الأول٢٠٠٧ .

قام الباحث بافتراض أن متوسط نسبة النمو السكاني ٣,٥٪ سنويا حتى الوصول لبداية ٢٠١٠.

جدول رقم (٣) : اللاجئون الفلسطينيون في الضفة الغربية كما في ١/ ١/ ٢٠١٠

المنطقة	اسم المخيم	المساحة بالدونم	سنة الإنشاء	عدد اللاجئين داخل المخيم	عدد اللاجئين خارج المخيم
نابلس	عسكر	162	1950	17019	234255
	بلاطة	460	1950	24832	
	الفارعة	194	1949	8176	
	مخيم (١)	28	1950	7231	
	نور شمس	230	1952	9816	
طولكرم	طولكرم	465	1950	19614	
جنين	جنين	473	1953	17363	
القدس	شعفاط	198	1966	11715	186304
	الأمعري	360	1948	11269	
	دير عمار	160	1949	2554	
	الحلزون	240	1949	11978	
	قلنديا	353	1949	11763	

obeikan.com

المنطقة	اسم المخيم	المساحة بالدونم	سنة الإنشاء	عدد اللاجئين داخل المخيم	عدد اللاجئين خارج المخيم
الخليل	الدهيشة	340	1949	13877	143847
	عايدة	115	1948	5128	
	بيت جبرين	135	1949	2226	
	الفوار	220	1950	8641	
	العروب	238	1949	11188	
أريحا	عقبة جبر	689	1948	6859	11299
	عين السلطان	700	1948	2057	
لاجئون من غزة	-	-	-	5051	14833
الإجمالي				208357	590538
إجمالي عدد اللاجئين في الضفة الغربية				798895	

- المصدر: موقع الأونروا www.un.org –ملف مخيمات اللاجئين كما في ٣١/ ديسمبر/ كانون الثاني ٢٠٠٧ .

قام الباحث بافتراض أن متوسط نسبة النمو السكاني ٣,٥٪ سنويا حتى الوصول لبداية ٢٠١٠.

جدول رقم (٤)

اللاجئون الفلسطينيون في قطاع غزة كما في ١/ ١/ ٢٠١٠

المنطقة	اسم المخيم	سنة الإنشاء	المساحة بالدونم	عدد اللاجئين داخل المخيم	عدد اللاجئين خارج المخيم
دير البلح	دير البلح	1949	150	21823	46503
	المغازي	1949	547	25084	
خانيونس	خانيونس	1948	564	66610	122842
النصيرات	النصيرات	1948	588	63174	35916
	البريج	1952	478	32196	
رفح	رفح	1949	900	104861	76286
غزة	الشاطئ	1951	900	86678	236745
جباليا	جباليا	1954	1448	115026	89034
الإجمالي			5575	515452	607326
إجمالي عدد اللاجئين في قطاع غزة				1122778	

- المصدر نفسه .

قام الباحث بافتراض أن متوسط نسبة النمو السكاني ٣,٥٪ سنويا حتى الوصول لبداية ٢٠١٠.

جدول رقم (٥) : اللاجئون الفلسطينيون في الأردن كما في ١/ ١/ ٢٠١٠

المنطقة	اسم المخيم	سنة الإنشاء	المساحة بالدونم	عدد اللاجئين داخل المخيم	عدد اللاجئين خارج المخيم
شمال عمان	جبل الحسين (النزهة)	1952	367	31677	407059
	البقعة	1968	1400	97901	
جنوب عمان	الوحدات(عمان الجديد)	1955	488	54415	509956
	الطالبية	1968	130	6716	
منطقة الزرقاء	مخيم الزرقاء	1949	180	19731	514573
	مخيم حطين(ماركا)	1968	917	47682	
منطقة إربد	مخيم اربد	1951	244	26710	253473
	مخيم الحصن	1968	774	23188	
	مخيم سوف	1968	750	20977	

المنطقة	اسم المخيم	سنة الإنشاء	المساحة بالدونم	عدد اللاجئين داخل المخيم	عدد اللاجئين خارج المخيم
جرش	مخيم غزة(جرش)	1967	500	24940	-
لاجئون مسجلون وموزعون داخل المخيمات				69	-
الإجمالي			5750	354006	1685060
إجمالي عدد اللاجئين في الأردن				2039066	

- المصدر السابق .

قام الباحث بافتراض أن متوسط نسبة النمو السكاني ٥ ,٣٪ سنويا حتى الوصول لبداية ٢٠١٠ .

جدول رقم (٦) : اللاجئون الفلسطينيون في لبنان كما في ٢٠١٠/١/١

المنطقة	اسم المخيم	سنة الإنشاء	المساحة بالدونم	عدد اللاجئين داخل المخيم	عدد اللاجئين خارج المخيم
بيروت	مار الياس	1952	6	660	52780
الجبل	برج البراجنة	1948	104	16923	46484
	دكوانة		.....	9959	
	ضبية	1956	83	4322	
	شاتيلا	1949	40	9038	
صيدا	عين الحلوة	1948	420	49686	45610
	نباتية		.....	7846	
	المية مية –	1948	54	4928	
صور	البص	1949	80	10263	53571
	الرشيدية	1948	267	28513	
	برج الشمالي	1955	14	20593	

المنطقة	اسم المخيم	سنة الإنشاء	المساحة بالدونم	عدد اللاجئين داخل المخيم	عدد اللاجئين خارج المخيم
طرابلس	نهر البارد	1949	198	33981	11624
	البدواي	1956	200	17235	
البقاع	ويفل	1949	43	8258	8972
لاجئون من المخيمات المدمرة موزعين داخل المخيمات				10723	9286
المجموع			1509	232928	228327
إجمالي عدد اللاجئين في لبنان				461255	

- المصدر السابق .

قام الباحث بافتراض أن متوسط نسبة النمو السكاني ٥ ,٣٪ سنويا حتى الوصول لبداية ٢٠١٠.

جدول رقم (٧) : اللاجئون الفلسطينيون في سوريا كما في ٢٠١٠/١٢/٣١

المنطقة	اسم المخيم	سنة الإنشاء	المساحة بالدونم	عدد اللاجئين داخل المخيم	عدد اللاجئين خارج المخيم
دمشق	خان الشيخ	1948	180	18668	303883
	خان ذا النون	1950	80	9807	
	سبينة	1968	85	20908	
	الست زينب	1968	85	22260	
	جرمانة	1968	80	3984	
النيرب	حلب	1950	200	19781	15540
حمص	حمص	1949	140	14748	18367
حماة	حماة	1950	70	8509	
درعا	درعا	1950	45	5486	16875
	درعا (الطوارئ)	1967	30	4807	
المجموع			995	128958	354665
إجمالي عدد اللاجئين في سوريا				483623	

ملاحظة: بالنسبة للاجئين في مخيم اليرموك (حوالي ١٣٥ ألف نسمة) فقد احتسبهم الباحث ضمن اللاجئين خارج المخيم، بسبب أن مخيم اليرموك لا تعتبره وكالة الغوث مخيماً رسمياً للاجئين.

قام الباحث بافتراض أن متوسط نسبة النمو السكاني ٥ ,٣٪ سنويا حتى الوصول لبداية ٢٠١٠.

ملحق الأشكال البيانية
الخاصة بتوزيع الشعب الفلسطيني كما في ٢٠١٠/١/١

عدد الفلسطينيين في العالم بداية 2010

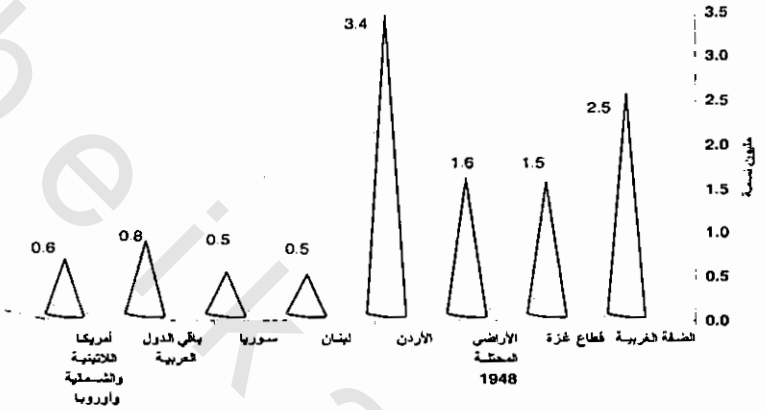

التوزيع النسبي للفلسطينيين في الوطن وانشتاب كما في بداية 2010

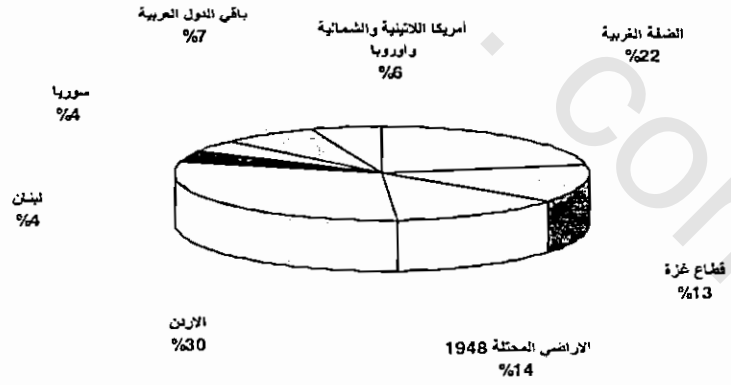

التوزيع النسبي للاجئين داخل مخيمات الضفة الغربية كما في بداية 2010

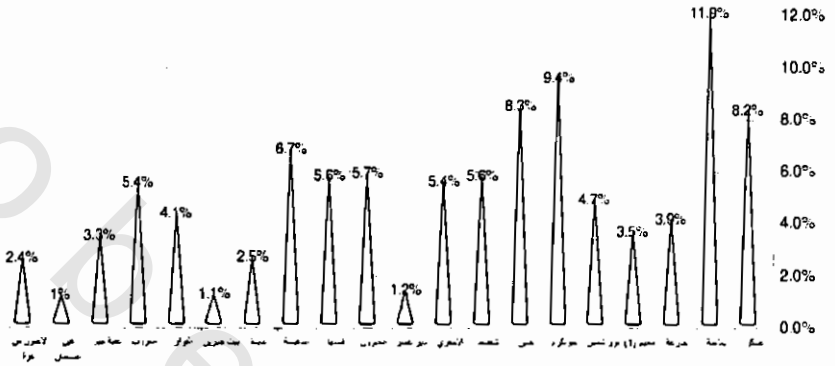

التوزيع النسبي للاجئين داخل مخيمات قطاع غزة كما في بداية 2010

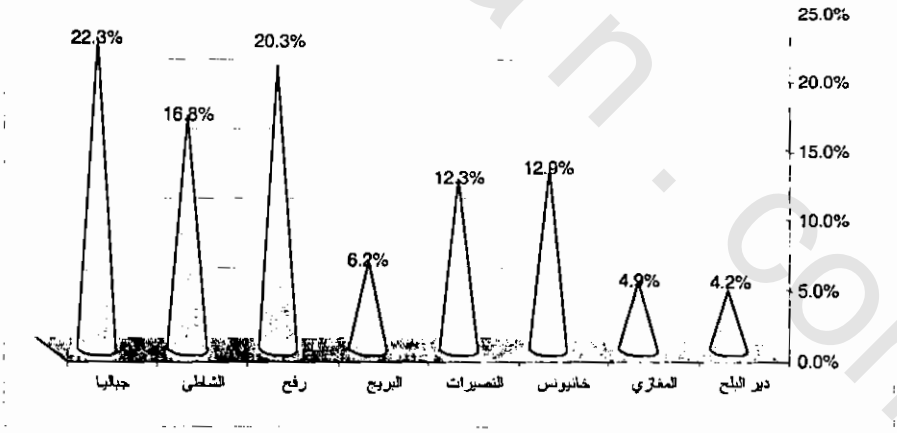

التوزيع النسبي للاجئين داخل مخيمات الاردن كما في بداية 2010

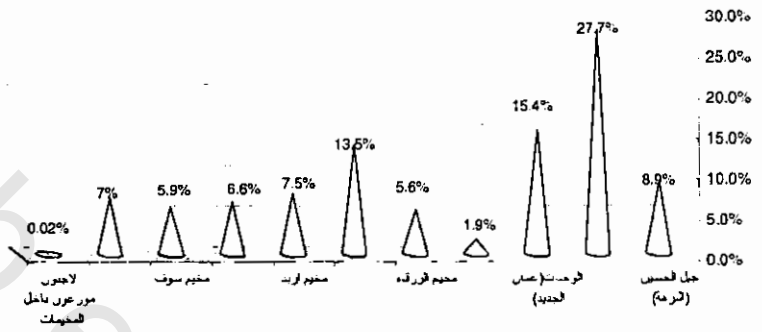

التوزيع النسبي للاجئين داخل مخيمات لبنان كما في بداية 2010

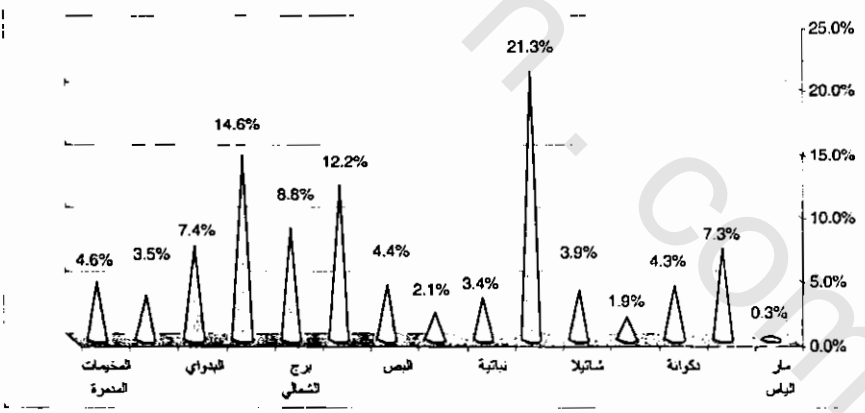

التوزيع النسبي للاجئين داخل مخيمات سوريا كما في بداية 2010

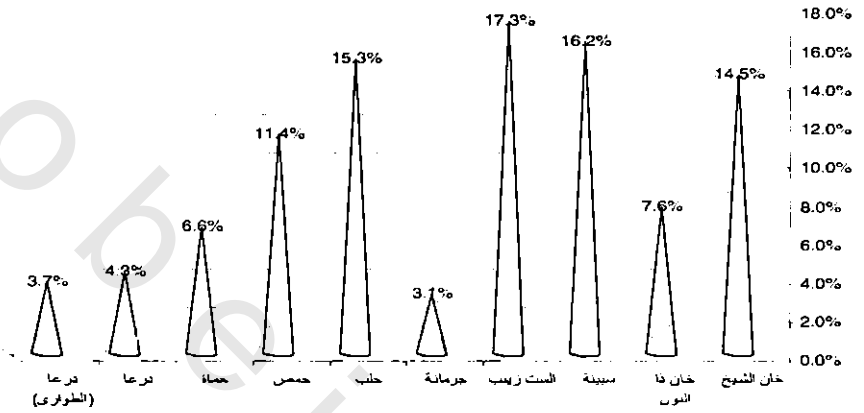

تطور الوضع الديموغرافي للفلسطينيين واليهود داخل فلسطين التاريخية حتى نهاية عام 2020

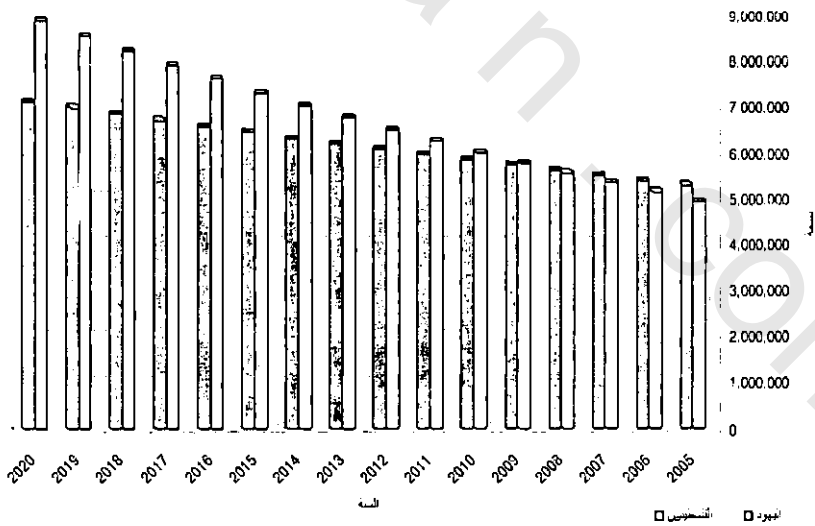

ملحق رقم (١)

- **ما هو الأساس القانوني المباشر لحق العودة؟**

- يستند حق العودة إلى القرار الرقم ١٩٤ الذي تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثالثة بتاريخ ١١ كانون الأول ١٩٤٨، وتضمن إنشاء لجنة توفيق تابعة للأمم المتحدة، وتقرير وضع القدس في نظام دولي دائم وتقرير حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم.

- **ما هي الحقوق المترتبة على هذا القرار؟**

- يترتب على هذا القرار وفقاً للمادة ١١ ثلاثة حقوق أساسية:

أولاً: حق العودة إلى الأماكن التي أجبروا على مغادرتها. وهو يشمل اللاجئين المهجرين إلى خارج فلسطين، أو أولئك الذين أُرغموا على اللجوء إلى مناطق أخرى داخل الأراضي المحتلة في العام ١٩٤٨، أو إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، وهي المناطق التي لم يشملها الاحتلال في ١٩٤٨.

ثانياً: حق استعادة الممتلكات أو الملكيات الخاصة بلاجئي ١٩٤٨ العائدين إلى «ديارهم» أي إلى بيوتهم. وتم تأكيد هذا الحق في ورقة عمل سكرتارية الأمم المتحدة في آذار ١٩٥٠ بتوضيح أن هذا الحق «العودة إلى بيوتهم». وجددت الجمعية العامة التأكيد على حق استعادة الممتلكات في قرار صدر في العام ١٩٧٤ يشير إلى «حقوق الفلسطينيين غير القابلة للتصرف في العودة إلى بيوتهم وممتلكاتهم التي طردوا منها».

ثالثًا: حق التعويض: وهذا الحق ينص على منح تعويض نقدي عن خسارة الأملاك الخاصة أو المفقودين أو المصابين . وهو يشمل فئتين من اللاجئين:

أ. الفئة التي تقرر العودة حيث يحق لها الحصول على تعويض كامل عن فقدان الأملاك الخاصة التي تعرضت للتدمير أو التلف.

ب.الفئة التي قد تختار طوعاً عدم ممارسة حق العودة إلى ديارها واستعادة أملاكها. ويحق لهذه الفئة الحصول على تعويض كامل عن كل أملاكها سواء أصابها التلف والتدمير أم لا.

- **هل يسقط هذا الحق بمرور الزمن؟**

- إن حق العودة المتضمن في القرار ١٩٤ لا يسقط بتقدم الزمن لأنه حق فردي يعني كل لاجيء تم طرده بمفرده، وحق جماعي يتعلق بشعب طرد من أرضه. وقد اكتسب هذا الحق قوة معنوية وعرفية على مدى سنوات الأزمة التي ما تزال قائمة باستمرار عدم إيجاد حل للقضية الفلسطينية، حيث أن الجمعية العامة للأمم المتحدة واظبت على مدى السنوات التي تلت صدور القرار ١٩٤، على إعادة التأكيد عليه. ، قد أصبح هذا الحق ذا قوة أكبر منذ العام ١٩٧٤ عندما صارت القضية الفلسطينية ح في الأمم المتحدة تحت بند «حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره». وفي تشرين الثاني ١٩٧٥ أصدرت الجمعية العامة القرار ٣٣٧٦ الذي أنشأ اللجنة الخاصة بممارسة الشعب الفلسطيني حقوقه غير القابلة للتصرف.

- أكدت هذه اللجنة في تقاريرها على ربط حق العودة باحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني. وورد في أحد التقارير أن «الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني لا يمكن أن تمارس إلا في فلسطين»، وأن «ممارسة الحق الفردي للفلسطيني في العودة إلى بلده الأصلي تشكل شرطاً لا بد منه لممارسة هذا الشعب حقوقه في تقرير المصير والإستقلال والسيادة القومية».

- **ما هي المواثيق الدولية التي تدعم حق العودة.؟**

- إن حق العودة لا يقتصر على القرار ١٩٤ بل إنه يستند إلى مجموعة من

المواثيق الدولية، خاصة أن «حق العودة في القانون الدولي المعاصر يشمل جميع ضحايا الإبعاد القسرى عن الوطن». وأهم المواثيق الدولية التي تدعم حق العودة هي:

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨).
- المعاهدات ذات العلاقة بوضع اللاجئين (١٩٥١) وبروتوكول عام ١٩٦٧.
- المعاهدة الدولية للحقوق المدنية والسياسية (١٩٦٦)
- معاهدة إزالة جميع أشكال التمييز العنصري (١٩٦٥).
- المعاهدة للحقوق الاقتصادية الاجتماعية والثقافية (١٩٧٦).
- المعاهدة الأفريقية حول حقوق الإنسان والشعوب (١٩٨١).
- المؤتمر الأمريكي لحقوق الإنسان والحريات الأساسية (١٩٦٩).
- الإعلان الأمريكي لحقوق الفرد (١٩٤٨).
- المعاهدة الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية (١٩٥٠).
- المؤتمر الخاص بالسكان والقبائل الأصليين في الدول المستقلة (١٩٩١).
- معاهدة جنيف الرابعة (١٩٤٩).
- مواثيق حقوق الإنسان حول تنمية المهجَّرين (١٩٩٧).

ملحق رقم (٢)

اللاجئون الفلسطينيون وحق العودة[١]

أولاً : حول تعريف اللاجيء :

١ -لقد جاء في المادة ١، الفقرة ٢، من القانون الأساسي لمنظمة الوحدة الأفريقية لسنة ١٩٦٩ أن « لفظة لاجيء تطلق على أي إنسان اضطر إلى مغادرة مسكنه الوطني واللجوء إلى مكان آخر خارج مسكنه الأصلي أو الوطني وذلك بسبب عدوان خارجي أو احتلال أو هيمنة أجنبية، أو بسبب حوادث تخل إخلالا خطرا بالنظام العام، إما في جزء وإما في جميع أرجاء مسكنه الأصلي أو الوطني».

٢- أما ميثاق أوروبا في تعريفه لوضع اللاجيء فهو يركز على أولئك «الذين لا يستطيعون أو لا يودون.. لأسباب شتى العودة إلى وطنهم.» .

٣- بيان قرطاجنة الصادر عن منظمة الدول الأمريكية سنة ١٩٨٥ تعريف للاجئين يشبه التعريف الصادر عن منظمة الوحدة الأفريقية.

إن المنحى الذي اتبعه قانون اللاجئين في اثر الحرب العالمية الثانية، لم يتجه نحو التعويض بقدر ما اتجه نحو:

أ. توفير مسكن جديد للإنسان الذي انتزع من مسكنه، أي نحو إعادة الاستيطان.

ب.نحو الاعتراف بالحاجة إلى حماية مثل أولئك الأشخاص من الاضطهاد، إما في بلد لجوئهم وإما في بلدهم الأصلي في حال أُرغموا على العودة إليه .

هذه إذن الأطر العامة التي لا تزال تحدد النقاش الدائر حول اللاجئين والمهاجرين في أوروبا الغربية، وقبل ذلك في الحملة الهادفة إلى إرغام الاتحاد السوفيتي السابق على السماح للمواطنين اليهود بالهجرة إلى إسرائيل.

(١)إيليا زريق -مجلة الدراسات الفلسطينية عدد ١٩ صيف١٩٩٤ ، ص٦٨- ٨٠ .

ثانياً : اللاجئون الفلسطينيون وأهمية القرار ١٩٤:

تاريخياً، كان التركيز في الحالة الفلسطينية مختلف تماماً، فاللاجئون الفلسطينيون لا يبغون مسكناً غير بلدهم الأصلي. ورغبتهم الأساسية هيأن يسمح لهم بالعودة إلى وطنهم إذا ما اختاروا ذلك. وهذا هو مصدر الأهمية البالغة لقرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤. فالقرار يعني تحديداً باللاجئين الفلسطينيين ويؤكد حقهم في العودة او في التعويض للذين لا يرغبون في العودة. ولهذا السبب –أو الذريعة– فان اللاجئين الفلسطينيين غير مشمولين بالحماية تحت مظلة المندوب السامي للاجئين التابع للأمم المتحدة ومظلة منظمات دولية أخرى. فإنشاء الأونروا كان ينبع من القرار رقم ١٩٤. واستنادا إلى هذه الوكالة. فان «اللاجيء الفلسطيني هو كل إنسان كان مسكنه المعتاد فلسطين في الفترة ما بين حزيران/ يونيو ١٩٤٦ و١٥ أيار/ مايو ١٩٤٨. وفقد منزله ومصدر رزقه بسبب النزاع سنة ١٩٤٨ ».

ثالثا : حق العودة والقانون الدولي:

إن حق العودة، الوارد بصراحة في القرار رقم ١٩٤ (٣) ، ثابت أيضا في القانون الدولي. فقد جاء في المادة (١٣) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والذي هو حجر الأساس في القانون الدولي، ما يلي :« ١– لكل إنسان حق حرية الانتقال والسكن ضمن حدود كل دولة ؛

٢– لكل إنسان حق مغادرة أي بلد، بما في ذلك بلده، والعودة إلى بلده.

٣– لن يحرم أي إنسان بصورة اعتباطية من حق الدخول إلى بلده» .

ويستمد الميثاق الدولي بشأن الحقوق المدنية والسياسية لسنة ١٩٦٦، والذي وقعته إسرائيل، سلطته من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

أول توكيد لحق اللاجئين في العودة سنة ١٩٤٦ من جانب المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، وأعيد توكيده في المبدأ الصادر عن هذا المجلس

سنة ١٩٧٣. وورد هذا المبدأ كما يلي:

أ. لكل إنسان الحق، بلا تمييز من أي نوع كان، كالعرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو غير السياسي أو المنبت الوطني أو الاجتماعي أو الممتلكات أو الزواج أو أي وضع اجتماعي آخر، بالعودة إلى وطنه.

ب.لن يجرد أي إنسان اعتباطا من جنسيته أو يرغم على التخلي عنها كوسيلة لحرمانه من الحق في العودة إلى بلده.

ت.لن يجرد أي إنسان اعتباطا من حق العودة إلى بلده.

ث.لن ينكر على آي إنسان حق العودة إلى بلده بسبب عدم امتلاكه لجواز سفر او وثيقة سفر أخرى.

لكن هناك كما يقول –ايليا زريق– مشكلة قائمة في تطبيق هذه المعايير الواردة أعلاه لمساندة حق العودة في حالة الفلسطينيين. فالإعلانات الواردة أعلاه تفترض وجود «بلد» كان الإنسان فيه أو يكون فيه مواطنا وفي إمكانه العودة إليه. ومن الواضح أن أي تفسير حرفي للقانون يؤدي إلى اعتبار الفلسطينيين لا يملكون حق العودة لان إسرائيل ليست دولتهم!!.

وفي مواجهة هذا اللبس القانوني الشكلي،يقول أ. زريق «بغض النظر عما إذا كان الفلسطينيون يملكون حق العودة إلى إسرائيل، فإنهم يملكون حق العودة إلى فلسطين» ذلك أن حق العودة –في الحالة الفلسطينية– ارتبط (وتأكد قانونيا)، من خلال **قرار الجمعية العامة ٣٢٣٦ (٢٩) عام ١٩٧٤**، الذي قضى بحق الفلسطينيين في تقرير المصير، فقد جاء في هذا القرار:

١ – تؤكد (الجمعية العامة) من جديد حقوق الشعب الفلسطيني في فلسطين، غير القابلة للتصرف، وخصوصاً :

(أ) الحق في تقرير المصير دون تدخل خارجي،

(ب) الحق في الاستقلال والسيادة الوطنية.

٢- تؤكد من جديد أيضا حق الفلسطينيين غير القابل للتصرف، في العودة الى ديارهم وممتلكاتهم التي شردوا منها واقتلعوا، وتطالب بإعادتهم» .

رابعا : سياسة الولايات المتحدة تجاه قرار ١٩٤ :

التصويت الأمريكي في الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣ له دلالاته، فهو إشارة إلى تشديد مهم من جانب إدارة كلنتون على أنها ترفض مبدأ تطبيق القسم الخاص بالعمل في القرار رقم ١٩٤ المعني بحق العودة. فمنذ البداية (١٩٥٠) دأبت الولايات المتحدة، وبانتظام، على تقديم القرارات المتعلقة بالانروا الى الجمعية العامة ودعمها، بما فيها الفقرة المهمة جداً والتي تعيد تأكيد قرار الأمم المتحدة الأصلي رقم ١٩٤، إلا أنها منذ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩٣ إلى يومنا هذا -تراجعت عن دعم القرار ١٩٤ في ضوء تطابق الموقف الأمريكي الإسرائيلي.

خامساً: الرؤية الإسرائيلية للقرار ١٩٤:

في اثر حرب سنة ١٩٤٨، عرضت إسرائيل استرجاع ١٠٠،٠٠٠ لاجيء فلسطيني، أي نحو عشر العدد المقدر للاجئين. هل ستجدد إسرائيل عرضها فيُستوعب داخل الخط الأخضر ما مقداره عُشر لاجئي سنة ١٩٤٨ وذريتهم، أي نحو ٣٠٠،٠٠٠ عائد؟

قانون الجنسية الإسرائيلي لسنة ١٩٥٢، وتعديلاته اللاحقة، جزء أساسي من عملية «المنع»، وفق مضامين ونصوص ذلك القانون الذي يؤكد على أن «العرب لا يمكنهم الحصول على الجنسية الإسرائيلية عن طريق العودة، بل عليهم أن يحصلوا عليها من خلال الإقامة أو الولادة أو التجنس». واللاجئون الفلسطينيون لا يمكنهم اكتساب حق التجنس والعودة إلى ديارهم على أساس الإقامة السابقة. بل أن هذا القانون يتضمن فقرات المراد منها، بالتحديد، منع الفلسطينيين بصورة دائمة من العودة في أي زمن كان إلى ديارهم الأصلية. وكي يكتسب المرء حق الإقامة

بموجب الفقرة ٣ من القانون الإسرائيلي المشار إليه ، عليه أن يبرهن على أنه كان موجودا في البلد في آذار/ مارس ١٩٥٢ (وقد عُدّل هذا التاريخ لاحقًا إلى ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٢). أما التعديل الذي ادخل على قانون الجنسية سنة،١٩٨ فيذهب إلى ابعد من ذلك في استثناء الأهلية لاكتساب الجنسية الإسرائيلية، إذ يمنعها عن أولئك الذين يتمتعون بحقوق الجنسية في «دول التسلل» المجاورة.

أما بالنسبة للموقف الإسرائيلي تجاه حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، (رغم مسئوليتها الكاملة والمباشرة عن خلق هذه المشكلة) فيتلخص فيما يلي:

أولاً: تقديم تعويضات للاجئين الفلسطينيين شرط تقديم تعويضات أيضا ليهود البلاد العربية!

ثانياً: وهذا أهم، من وجهة نظر الحكومة الإسرائيلية، إعادة توطين اللاجئين في أماكن لجوؤهم من خلال منحهم حقوق الإقامة والجنسية في البلاد العربية المجاورة.

ما العمل حين نصل إلى الطريق المسدودة في شان حق العودة؟ ما هي أدوات الضغط التي يملكها الفلسطينيون للعمل الدؤوب في قضية حق العودة؟ إن التحضير والاستعداد لهذا الأمر لا يزالان بدائيين، كما يرى أ.ايليا زريق، الذي يقترح البدء بالخطوات التالية:

١- على الفلسطينيين أن يبنوا حوارا من التنسيق مع الدول العربية الأخرى.

٢- هناك حاجة ماسة إلى نقاش صريح في المجتمعات الفلسطينية بشأن قضية اللاجئين.

٣- على القيادة أن تواجه اللاجئين أنفسهم.

٤- على القيادة أن تضمن للاجئين حق الوصول على الجنسية الفلسطينية أياً تكن أمكنة الإقامة، وحشدهم لمقاومة الحلول المعروضة من الخارج.

ملحق رقم (١) القرى الفلسطينية التي هجّر سكانها سنة ١٩٤٨

الرقم	القرية	الرقم	القرية	الرقم	القرية	الرقم	القرية
١	آبل القمح	٢	الزوق الفوقاني	٣	السنبرية	٤	الشوكة التحتا
٥	خان الدوير	٦	المنشية	٧	الخصاص	٨	الزوق التحتاني
٩	لزازة	١٠	المنصورة	١١	الخالصة	١٢	هونين
١٣	مداحل	١٤	عرب السمنية	١٥	فرعم	١٦	البروة
١٧	العابسية	١٨	الزيب	١٩	مغر الخيط	٢٠	الطابغة
٢١	قيطة	٢٢	المنصورة	٢٣	الدردارة	٢٤	معار
٢٥	الناعمة	٢٦	كفر برعم	٢٧	منصورة الخيط	٢٨	الدامون
٢٩	الدوارة	٣٠	فارة	٣١	خربة المنطار	٣٢	الرويس
٣٣	الصالحية	٣٤	علما	٣٥	الجاعونة	٣٦	غوير أبوشوشة
٣٧	الحمراء	٣٨	تليل	٣٩	بيريا	٤٠	خربة الوعرة السوداء
٤١	المفتخرة	٤٢	الحسينية	٤٣	عين الزيتون	٤٤	وادي الحمام
٤٥	الزاوية	٤٦	الراس الأحمر	٤٧	ميرون	٤٨	المجدل
٤٩	البويزية	٥٠	سعسع	٥١	عمقا	٥٢	حطين

(1)خريطة فلسطين العامة لكل القرى المهجّر سكانها-اعداد غازي فلاح-مركز الجليل للابحاث الاجتماعية-الناصرة-تاريخ الاصدار غير مسجل .

الرقم	القرية	الرقم	القرية	الرقم	القرية	الرقم	القرية
٥٣	خيام الوليد	٥٤	دير القاسي	٥٥	قدس	٥٦	نمرين
٥٧	جاحولا	٥٨	الكابري	٥٩	المالكية	٦٠	النهر
٦١	غرابة	٦٢	أم الفرج	٦٣	العريفية	٦٤	الغابسية
٦٥	النبي يوشع	٦٦	خربة جدين	٦٧	الظاهرية التحتا	٦٨	التل
٦٩	الدرباشية	٧٠	سحماتا	٧١	عكبرة	٧٢	لوبيا
٧٣	بيسمون	٧٤	سبلان	٧٥	الزنغرية	٧٦	النقيب
٧٧	ملاحة	٧٨	غباطية	٧٩	جب يوسف	٨٠	ناصر الدين
٨١	هراوي	٨٢	صفصاف	٨٣	القديرية	٨٤	الشجرة
٨٥	عرب الزبيد	٨٦	طيطبا	٨٧	الشونة	٨٨	صفورية
٨٩	العلمانية	٩٠	دلاتة	٩١	الفراضية	٩٢	خربة سعسع
٩٣	ديشوم	٩٤	ماروس	٩٥	كفر عنان	٩٦	بلد الشيخ
٩٧	صالحة	٩٨	كراد الغنامة	٩٩	المنشية	١٠٠	الطيرة
١٠١	سروح	١٠٢	كراد البقارة	١٠٣	خربة كرازة	١٠٤	ياجور
١٠٥	تربيخا	١٠٦	يردا	١٠٧	البطيحة	١٠٨	كفر سبت
١٠٩	النبي روبين	١١٠	الويزية	١١١	عرب الشمالنة	١١٢	المنارة

١١٣	إقرت	١١٤	عموقة	١١٥	السمكية	١١٦	السمرا				
١١٧	خربة عربين	١١٨	قباعة	١١٩	ياقوق	١٢٠	سمخ				
١٢١	البصة	١٢٢	قديتا	١٢٣	المنصورة	١٢٤	الحمة				
١٢٥	المنشية	١٢٦	أبو شوشة	١٢٧	عرب البواطي	١٢٨	أم خالد				
١٢٩	العبيدية	١٣٠	خربة لد	١٣١	الساخنة	١٣٢	خربة بيت ليد				
١٣٣	معذر	١٣٤	كفرة	١٣٥	تل الشوك	١٣٦	بيارة كفر صور				
١٣٧	خربة الدامون	١٣٨	كوكب الهوا	١٣٩	الغزاوية	١٤٠	فرديسيا				
١٤١	الجلمة	١٤٢	خربة الزاوية	١٤٣	الأشرفية	١٤٤	دالية الروحاء				
١٤٥	معلول	١٤٦	خربة أم صابونة	١٤٧	خربة الجوفة	١٤٨	الطنطورة				
١٤٩	عين حوض	١٥٠	يبلى	١٥١	قنير	١٥٢	الغبية الفوقا				
١٥٣	عتليت	١٥٤	عين المنسي	١٥٥	خربة البرج	١٥٦	تبصر				
١٥٧	المزار	١٥٨	النغنغية	١٥٩	عولم	١٦٠	الحرم				
١٦١	خربة المنصورة	١٦٢	الغبية التحتا	١٦٣	سيرين	١٦٤	إجليل الشمالية				
١٦٥	المجيدل	١٦٦	وعرة السريس	١٦٧	الطيرة	١٦٨	إجليل القبلية				
١٦٩	حدثا	١٧٠	خربة الكساير	١٧١	أم عجرة	١٧٢	بيار عدس				
١٧٣	الدلهمية	١٧٤	هوشة	١٧٥	مسيل الجزل	١٧٦	المويلح				

الرقم	القرية	الرقم	القرية	الرقم	القرية	الرقم	القرية
١٧٧	كويكات	١٧٨	المنسي	١٧٩	فرونة	١٨٠	أبو كشك
١٨١	السميرية	١٨٢	اللجون	١٨٣	عرب العريضة	١٨٤	السوالمة
١٨٥	السموعي	١٨٦	الكفرين	١٨٧	السامرية	١٨٨	الشيخ مونس
١٨٩	خربة الطاقة	١٩٠	صبارين	١٩١	عرب الصفا	١٩٢	المر
١٩٣	البيرة	١٩٤	البطيمات	١٩٥	الحمرا	١٩٦	فجة
١٩٧	دنة	١٩٨	خبيزة	١٩٩	الخنزير	٢٠٠	الجماسين الغربي
٢٠١	إندور	٢٠٢	أم الشوف	٢٠٣	الفاتور	٢٠٤	المسعودية
٢٠٥	جبع	٢٠٦	السنديانة	٢٠٧	عرب ظهرة الضميري	٢٠٨	مجدل بابا
٢٠٩	الصرفند	٢١٠	بريكة	٢١١	عرب الفقراء	٢١٢	المزيرعة
٢١٣	إجزم	٢١٤	كبارة	٢١٥	خربة السركس	٢١٦	قولة
٢١٧	خربة المنارة	٢١٨	خربة الشونة	٢١٩	رمل زيتا	٢٢٠	رنتية
٢٢١	كفر لام	٢٢٢	جبول	٢٢٣	عرب النفيعات	٢٢٤	العباسية
٢٢٥	عين غزال	٢٢٦	المرصص	٢٢٧	وادي الحوارث	٢٢٨	ساقية
٢٢٩	السوامير	٢٣٠	قومية	٢٣١	خربة زلفة	٢٣٢	سلمة
٢٣٣	خربة قمبازة	٢٣٤	زرعين	٢٣٥	خربة المجدل	٢٣٦	الخيرية
٢٣٧	أم الزينات	٢٣٨	نورس	٢٣٩	المنشية	٢٤٠	كفر عانة

٢٤١	قيرة	٢٤٢	المزار	٢٤٣	الجلمة	٢٤٤	الطيرة
٢٤٥	أبو زريق	٢٤٦	زبعة	٢٤٧	قاقون	٢٤٨	برة يسارية
٢٤٩	الريحانية	٢٥٠	الحميدية	٢٥١	وادي قباني	٢٥٢	قيسارية
٢٥٣	وادي عارة	٢٥٤	نطاف	٢٥٥	عسلين	٢٥٦	زكريا
٢٥٧	بيت نبالا	٢٥٨	بيت ثول	٢٥٩	عرتوف	٢٦٠	مغلس
٢٦١	الحدينة	٢٦٢	دير أيوب	٢٦٣	إشوع	٢٦٤	إدبنة
٢٦٥	دير أبو سلامة	٢٦٦	اللطرون	٢٦٧	بيت محيسر	٢٦٨	التينة
٢٦٩	صرفند العمار	٢٧٠	أبوشوشة	٢٧١	ساريس	٢٧٢	المسمية الصغيرة
٢٧٣	خربة الضهيرية	٢٧٤	صيدون	٢٧٥	خربة العمور	٢٧٦	قسطينة
٢٧٧	دانيال	٢٧٨	المنصورة	٢٧٩	بيت نقوبا	٢٨٠	تل الترمس
٢٨١	جمزو	٢٨٢	المغار	٢٨٣	القسطل	٢٨٤	بيت دراس
٢٨٥	خربة زكريا	٢٨٦	بشيت	٢٨٧	قالونيا	٢٨٨	السوافير الشمالية
٢٨٩	شلتا	٢٩٠	قطرة	٢٩١	لفتا	٢٩٢	السوافير الغربية
٢٩٣	البرج	٢٩٤	شحمة	٢٩٥	دير ياسين	٢٩٦	السوافير الشرقية
٢٩٧	برفيلية	٢٩٨	أم كلخة	٢٩٩	دير عمرو	٣٠٠	الجلدية
٣٠١	خروبة	٣٠٢	خلدة	٣٠٣	بيت أم الميس	٣٠٤	بعلين

الرقم	القرية	الرقم	القرية	الرقم	القرية	الرقم	القرية
٣٠٥	عنابة	٣٠٦	دير محيسن	٣٠٧	كسلا	٣٠٨	تل الصافي
٣٠٩	بير معين	٣١٠	بيت جيز	٣١١	خربة اللوز	٣١٢	بيت نتيف
٣١٣	الكنيسة	٣١٤	بيت سوسين	٣١٥	صطاف	٣١٦	عجور
٣١٧	أبو الفضل	٣١٨	خربة بيت فار	٣١٩	عين كارم	٣٢٠	دير الدبان
٣٢١	بير سالم	٣٢٢	المخيزن	٣٢٣	المالحة	٣٢٤	رعنا
٣٢٥	صرفند الخراب	٣٢٦	عرب صقرير	٣٢٧	الجورة	٣٢٨	برقوسيا
٣٢٩	وادي حنين	٣٣٠	برقة	٣٣١	الولجة	٣٣٢	زكرين
٣٣٣	النبي روبين	٣٣٤	إسدود	٣٣٥	عقور	٣٣٦	صميل
٣٣٧	القبيبة	٣٣٨	البطاني الغربي	٣٣٩	دير الشيخ	٣٤٠	جسير
٣٤١	زرنوقة	٣٤٢	البطاني الشرقي	٣٤٣	راس أبو عمار	٣٤٤	جليا
٣٤٥	يبنة	٣٤٦	ياصور	٣٤٧	القبو	٣٤٨	قزازة
٣٤٩	عاقر	٣٥٠	المسمية الكبيرة	٣٥١	بيت شنة	٣٥٢	سجد
٣٥٣	النعاني	٣٥٤	الخيمة	٣٥٥	سلبيت	٣٥٦	صوبا
٣٥٧	البرية	٣٥٨	بيت دجن	٣٥٩	خربة البويرة	٣٦٠	الخصاص
٣٦١	القباب	٣٦٢	دير طريف	٣٦٣	خربة التنور	٣٦٤	نعليا
٣٦٥	خربة الزبابدة	٣٦٦	السافرية	٣٦٧	سفلى	٣٦٨	بيت عفا

الرقم	القرية	الرقم	القرية	الرقم	القرية	الرقم	القرية
٣٦٩	مسكة	٣٧٠	خربة اسم الله	٣٧١	دير آبان	٣٧٢	عراق سويدان
٣٧٣	كفر سابا	٣٧٤	دير رافات	٣٧٥	جرش	٣٧٦	حتا
٣٧٧	عجنجول	٣٧٨	صرعة	٣٧٩	البريج	٣٨٠	كرتيا
٣٨١	زيتا	٣٨٢	هربيا	٣٨٣	دير الهوا	٣٨٤	حمامة
٣٨٥	كدنا	٣٨٦	بيت جرجا	٣٨٧	بيت عطاب	٣٨٨	نجد
٣٨٩	خربة أم برج	٣٩٠	حليقات	٣٩١	علار	٣٩٢	هوج
٣٩٣	دير نخاس	٣٩٤	عراق المنشية	٣٩٥	كوفخة	٣٩٦	الجمامة
٣٩٧	بيت جبرين	٣٩٨	القبيبة	٣٩٩	المحرقة	٤٠٠	جولس
٤٠١	الفالوجة	٤٠٢	الدوايمة	٤٠٣	العمارة	٤٠٤	دمرة
٤٠٥	كوكبا	٤٠٦	برير	٤٠٧	الخلصة	٤٠٨	بربرة
٤٠٩	بيت طيما	٤١٠	سمسم	٤١١	يزور	٤١٢	عبدس
٤١٣	الجية	٤١٤	دير سنيد	٤١٥	وادي عارة	٤١٦	بيارة حنون
٤١٧	الجماسين الشرقي	٤١٨	جريشة				

ملحق الخرائط

خارطة فلسطين بموجب قرار التقسيم ١٩٤٧

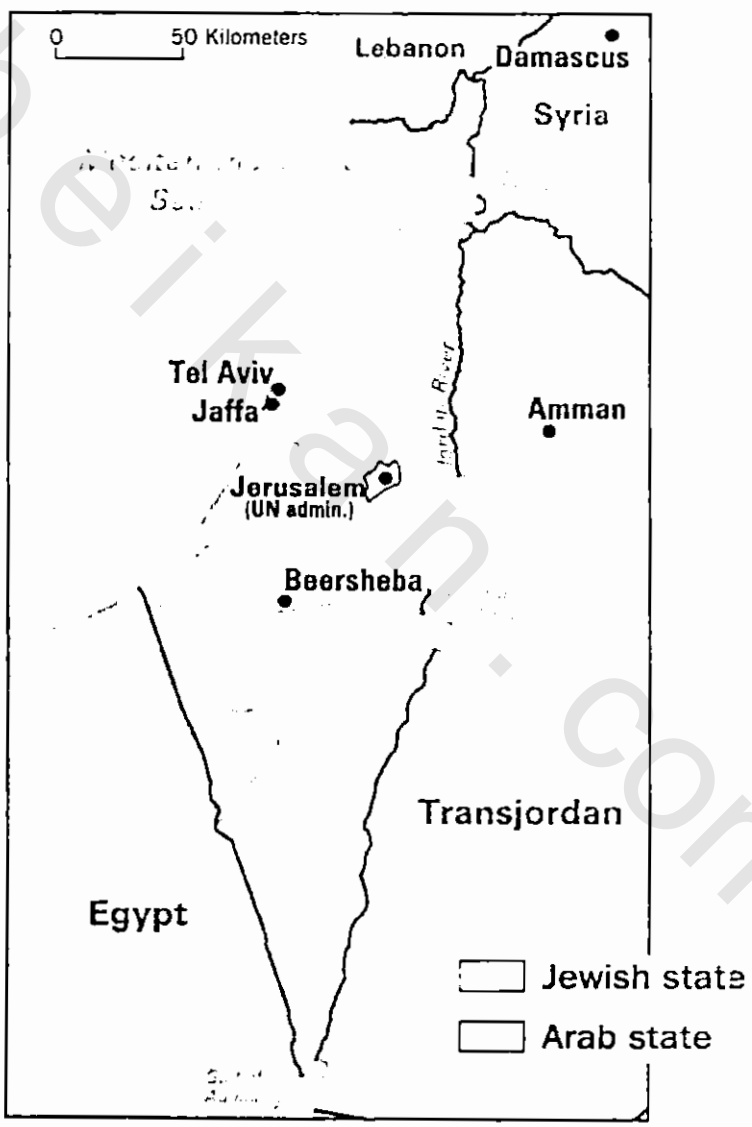

فلسطين المحتلة